



Copyright © King Saud University

٢١٦٣
م . ق

المناقلة بالأوقاف وما وقع منها من النزاع

والخلاف ، تأليف ابن قاضي الجبل ،
أحمد بن الحسن - ٧٧١ هـ .

بخط سليمان بن عبد الرحمن الصنيع ١٢٥٨

٢٧ ق ٢٣ س ٣٤ × ٢٣ سم

٧٧٠

نسخه جيدة ، خطها نسخ حديث ،
بأثنا عشر طيارات

معجم المؤلفين ١ : ١٩٤

١ - المعاملات ، الفقه الاسلامي وأصوله

أ - المؤ
النسخ
أ - ب - الناسخ ج - تاريخ

King Saud University

كتاب المناقلة بالآلوقاف
 وما وقع فيها من النزاع والخلاف
 تأليف الشيخ العلامة جمال الإسلام صدر
 الأئمة الأعلام أبي العباس أحمد بن الحسن
 ابن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد
 بن قدامة المقدسي شيخ المناقلة
 شرف الدين التتويجي
 والمتوفى ١٧٧١ هـ رحمه الله
 تعالى وأسكنه
 فسيح جناته
 وسأله
 للإسلام



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
 اسم الكتاب كتاب المناقلة بالآلوقاف
 اسم المؤلف أحمد بن الحسن بن عبد الله بن أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي
 تاريخ النسخ ١٧٧١ هـ
 عدد الأوراق ١٢٧
 ملاحظات القياسية ١٧٧١ هـ
١٧٧١ هـ

مَدَامُ الْوَحْدَانِ

قال الفقير أحمد بن الحسن بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي
الحلي أما بعد حمد الله على سوابق النعماء ولو اثنى الآلاء حمداً يقتضي
المزيد من العطاء والصلاة على سيدنا محمد الذي بشر من استجاب بناية
المأمول وانزل عليه في الكتاب بيان تنازعته في شيء فودعه الى الله والرسول
وكان الرد الى الله رداً الى كتابه والرد الى الرسول رداً الى ما ظهر من شرف
فضله وشريف خطابه ويفتضح في ذلك ما استثنى الأئمة من اصحابه لاسيما
اذا كان صادراً عن أحد الأربعة الخلفاء الذين يقتدى بهم كالأئمة
ينجم السماء في حلال الظلماء فهذه اشارة مختصرة وقاعدة ميسرة فائمه
ومقصدة بالبيان في مسألة المناقلة والاستبدال بالأوقاف والانضاع
بما وقع فيها من النزاع والخلاف وتحقيق القول بكونها من مذهب الامام
أحمد رحمه الله عليه بما ظهر من نصه وقيل عليه وذكر من أفتى بها من
الأئمة وفاء بتسويةها من مجتهدي الأئمة اقتضت الى وجه الاختصار
والتميز من مؤلفي الكبير اقتضى تسطيرها من استشرفت نفسه الزكية
الى الوقوف على المعاهد الشرعية ليجمع الى المجاهدة بالسيف واللسان المظاهرة
بالحجة والبيان والله سبحانه المسترقي الهداية الى نهج الصواب وان يفتح
لنا من رحمته كل باب انه تعالى ولي الاصابه وتحقيق الاجابة وهو حسبنا
ونعم الوكيل وجعلتها خمسة فاجم -

المنهج الأول في ذكر من قال بها أعني المناطقة بالوقف وما يتبعها غير الإمام أحمد بن
المنهج الثاني في ذكر كلام الإمام في ذلك وتصومه فيه وما اقتضاه قوله وقسم على ما
المنهج الثالث في إقامة الدلائل على ذلك .

المنهج الرابع في إيراد أدلة التنازعين والجواب عنها -

المنهج الخامس في ذكر فوائد تتبع هذه المسألة متعلق بالأوقاف والله الذي
المنهج الأول

المسح الأول

۱۴۲۲ھ میں انیسویں صدی میں پیدا ہوئے۔ ان کے والدین کا نام محمد علی خان تھا۔ ان کے والدین کا نام محمد علی خان تھا۔ ان کے والدین کا نام محمد علی خان تھا۔

أعمال البر (عنه بن حنبل) السهمي عندهما من الموضعين قوله (الذي يذهب)

في قلاية قاصد من ج ٢٩٦ ولو كانت الأرض مملوءة بجوئها المصير في رب الناس فاستجار جوتها
ويكون غلة ذلك غلة الزرع والخل كان للمقيمين بين قبايتهم وجوئها لان الاستغناء
بجود الوجه يكون النفع للفقراء ورعيهم ممدوحه انما هو فون هذا حاله اذا ضعف الأرض الى

COPYRIGHT

King Saud University



Copyright ©

King Saud University

الدعوات

ابراهيم النجاشي

ارسلوا رجال يرجع

للرياض سنوجه

على الخياط

٤٦٨ / ٤ ٢٤ / ٥

قال هروم الشمرزوري في جميعهم

علماء في الفقه السياسي من لال كيا

في السياسة العامة والسياسة المحلية

البلد في الفقه السياسي

وتم كفا

علماء في الفقه السياسي من لال كيا

في الفقه السياسي من لال كيا

في الفقه السياسي من لال كيا

في الفقه السياسي من لال كيا

المنهج الأول في ذكر من قال بالاستبدال من العلماء وما ينبج ذلك
 فنقول: المناقلة والاستبدال بالأوقاف إذا لم يكن حاله تعطيل الوقف
 عن الانتفاع به أم لا فإن كانت حاله تعطيله فهي كبيعة تلك الحالة بل أولى
 ولا ينافي فيها من يسوغ بيعه تلك الحالة وإن كانت مع عدم تعطيل المصلحة
 للوقف أو أهله مرجوحة في إيقاع عقده بالاستبدال فمذهب المعتد باطل غير
 منسوخ لعدم رجحان المصلحة جهة الوقف في ذلك وكذلك إن كانت لأراحية
 ولا مرجوحة وكذلك نقل بعض العلماء الإجماع على أنه لا يجوز بيع درهم
 خالص بدرهم خالص إذا كان ذلك من حال الشئ لعدم ثبوت المصلحة في هذا
 التصرف وانقضاء الرجحان في هذا العقد قلت وكذلك ينبغي أن يكون في حال
 الوقف إذا لم يكن في ذلك مصلحة مطلوبة وإن كانت المصلحة راحة للوقف
 وأهله في إيقاع عقد المناقلة والاستبدال فهذه سائغة في مذهب الإمام
 أحمد رحمه الله عليه كما ذكره من نصوص ورموزة فيما بعد الله تعالى
 وليعلم أولا أن هذه الحالة هذه ليست مما اختلفت بتسوية مذهب
 الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه على جوابها غير من الأئمة كابي يوسف رحمه الله
 في الصغير والكبير والفتاوى وغيرها فالأبواب يوسف يجوز الاستبدال
 بالأوقاف وكذلك ذهب إليها وحكم بها القاضي أبو عبيد بن حريو بن
 قاضي مصر وصاحب أبي شامة وغيره عدة أبو محمد بن حزم من مجتهدي الأمة
 وكان أبو جعفر الطحاوي صاحبها وكان يميل إلى مذهب الشافعي وأحمد
 وأبي ثور ونحوهم وسأله بعض أصحابه يوما عن هذه المسألة ومن قال بها
 فقال لعلم يقول بها إلا إمامك لكان كافيا يعني نفسه وقد ذكرها قبله أبو ثور
 رحمه الله وذكر القاضي ثان رحمه الله في فتاويه بعد أن ذكر مسائل تتفق عليها
 الأوقاف من الإجارة وغيرها وأنه إذا ظهرت المصلحة في الإجارة أرض
 البستان المغارة والبنان جازت إجارته لذلك وقد روي عن محمد بن مهران

ذلك



اليد

اللسان

اللسان

اللسان

اللسان

اللسان

اللسان

اللسان

اللسان

57

المنهج الثاني في ذكر من قال بالاستبدال من العلماء وما ينبج ذلك
 فنقول: المناقلة والاستبدال بالأوقاف إذا لم يكن حاله تعطيل الوقف
 عن الانتفاع به أم لا فإن كانت حاله تعطيله فهي كبيعة تلك الحالة بل أولى
 ولا ينافي فيها من يسوغ بيعه تلك الحالة وإن كانت مع عدم تعطيل المصلحة
 للوقف أو أهله مرجوحة في إيقاع عقده بالاستبدال فمذهب المعتد باطل غير
 منسوخ لعدم رجحان المصلحة جهة الوقف في ذلك وكذلك إن كانت لأراحية
 ولا مرجوحة وكذلك نقل بعض العلماء الإجماع على أنه لا يجوز بيع درهم
 خالص بدرهم خالص إذا كان ذلك من حال الشئ لعدم ثبوت المصلحة في هذا
 التصرف وانقضاء الرجحان في هذا العقد قلت وكذلك ينبغي أن يكون في حال
 الوقف إذا لم يكن في ذلك مصلحة مطلوبة وإن كانت المصلحة راحة للوقف
 وأهله في إيقاع عقد المناقلة والاستبدال فهذه سائغة في مذهب الإمام
 أحمد رحمه الله عليه كما ذكره من نصوص ورموزة فيما بعد الله تعالى
 وليعلم أولا أن هذه الحالة هذه ليست مما اختلفت بتسوية مذهب
 الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه على جوابها غير من الأئمة كابي يوسف رحمه الله
 في الصغير والكبير والفتاوى وغيرها فالأبواب يوسف يجوز الاستبدال
 بالأوقاف وكذلك ذهب إليها وحكم بها القاضي أبو عبيد بن حريو بن
 قاضي مصر وصاحب أبي شامة وغيره عدة أبو محمد بن حزم من مجتهدي الأمة
 وكان أبو جعفر الطحاوي صاحبها وكان يميل إلى مذهب الشافعي وأحمد
 وأبي ثور ونحوهم وسأله بعض أصحابه يوما عن هذه المسألة ومن قال بها
 فقال لعلم يقول بها إلا إمامك لكان كافيا يعني نفسه وقد ذكرها قبله أبو ثور
 رحمه الله وذكر القاضي ثان رحمه الله في فتاويه بعد أن ذكر مسائل تتفق عليها
 الأوقاف من الإجارة وغيرها وأنه إذا ظهرت المصلحة في الإجارة أرض
 البستان المغارة والبنان جازت إجارته لذلك وقد روي عن محمد بن مهران

ذلك

ذلك قال اذا ضعفت الارض الموقوفة عن الاستغلال والقيمة بخلاف
 الناظر يجد بمنها أرضاً أخرى هي أنفع للفقراء وأكثر سالكاً له ان يبيع
 هذه الأرض ويشتري بمنها أرضاً أخرى هي أنفع للفقراء وأكثر سالكاً له ان يبيع
 رحمه الله انتهى كلام القاضي قلت وهذا النص من محمد رحمه الله قد يكون
 ظاهراً في تسويغ المناقلة عند رجحان المصلحة فانه يجوز له لضعف الارض
 عن الاستغلال مع قوله يجد أرضاً أخرى أنفع للفقراء فدل على ثبوت المنفعة
 في الأرض وأن رجحان هذه مسوغ لعقد البيع على تلك الأرض الموقوفة
 وأيضاً فقوله ضعفت ظاهره أنه نقص البيع وبقاء أصل النفع. وفي
 كتاب الفتاوى لتلميذ ظهير الدين سئل شمس الأئمة الحكوا عن أوقاف
 المسجد اذا تعطلت ونفذت استغلالها هل يجوز ان يبيعها ويشتري
 مكانها أخرى قال نعم قلت وهذا الافتاء مختص بحالة التعطل وهي
 مسألة لم يختص بها الإمام أحمد أيضاً فقد سوغها جماعة من الأئمة
 فقد جوز بيع الوقف عند تعطله ربيعة رواه ابن وهب عنه وهو أحد
 الروايتين عن مالك روى أبو النجى عن مالك لا يباع الحبس وقال في
 موضع إلا ان يخرب وفي رسالة أبي محمد في البيع للشيخ أبي أسحاق
 يعارض به وكذلك ذهب بعض أصحاب الشافعي الى بيع الدار الموقوفة
 اذا تعطلت نفعها وإما أدواب الحبس فتباع عند أصحاب الشافعي في أظهر
 الوجهين وقيل ان البيع هو المنصوص وله في آلة الوقف كاختشائه اذا
 تعطلت وجهه بمساع بيعها وسوغوا نقل آلة المسجد اذا تعطل الانتفاع
 به بخراب المحلة ونحوه الى مسجد آخر ولم يخرجوا الأول عن كونه وقفاً وكذلك
 سوغ كثير من أصحاب مالك وغيرهم كبعض الحنفية أن يتخذ من الطريق
 للمسجد ومنه لها إذا احتيج الى ذلك قال أصحاب مالك وإذا كانت
 الدار المحبسة حول المسجد فمحتاج المسجد الى سعة فلا بأس أن يشتري

الربيع

دار الحبس لتنوع بها المسجد والطريق لأنه نفع عام أهم من نفع
 الدار المحبسة قاله ابن حبيب عن مالك نفسه ثم اختلف أصحاب مالك
 هل ذلك مختص بالجوامع الكبار كجامع الأمصار أو عام في كل مسجد
 على قولين لهما فقصره على المساجد الكبار كابن الماجشون ومطرف
 وابن الحكم وأصيح وقال الباغي أما على تجوز مالك في الطريق فيصح
 ذلك في مساجد القبائل قال ابن رزقون وعن مالك في النوادر ان مالك
 في كل المساجد وفي كتاب ابن حبيب وقد ادخل في مسجد رسول الله صلى
 عليه وسلم دبر محبسات كانت حوله واختلف المتأخرون من المالكية اذا
 أيا من بيعها للمسجد هل يؤخذ منهم بالقيمة قهراً على قولين مشهورين
 منهم قلت هذا الكلام مع عدم شرط يصدر من الواقف حالة الوقف
 اما لو شرط في حالة وقفه ان له بيعه متى شاء فقد نص أحمد على بطلان
 هذا الشرط وقال ليس هذا هو قول الشافعي وغيره وذهب أبو يوسف
 الى صحة هذا الشرط وان الواقف يبيع ونقض الوقف ذكره عن أبي يوسف
 غير واحد وحكاها الإمام أحمد عنه في رواية ابن داود ذكره أبو داود في
 مسأله عن أحمد قلت وهو قول إسماعيل بن جهمويه الإمام ذكره أصحابه
 منصور الكوسج في مسائله التي جمعها من كلام أحمد وإسماعيل قال إسماعيل
 وإن شاء ان يشترط في وقفه أن له بيعه متى شاء صح شرط ذلك قلت وهو
 مذهب الشيعة ذكره الشريف الرضي في كتابه الثلاث وحكاها ابن عقيل
 في الفتن وان شرط الواقف أن الوقف يباع عند تعطله فهذا شرط
 صحيح عند من يجوز بيعه عند التعطل من غير شرط فإزاده الشرط إلا
 تأكيد أو ذكر القاضي أبو يعلى أنه إذا شرط هذا فهو باطل قال لأنه غير متين
 أن يكون الحكم مقسطاً عليه عند الإطلاق فإذا شرط نفسه كما إذا شرط في
 العقد ان يطلقها في وقت بيعته فالشرط باطل وفي النكاح قولان قال



Copyright

University

صاحب المصنف في شرح الهداية وعندني أن ما ذكره القاضي خطأ قلت
 وذهب إسحاق بن راهويه إلى أن للإنسان أن يشترط في وقفه أن يشاء
 أرجاعه أرجعه قال إسحاق وإن أحب أن يدا أن يرجع فيها رجح فليكن
 ذلك ويشترط وسأحكى كلامه في المنهج الخامس أن شاء الله تعالى .
 المنهج الثاني في ذكر كلام الإمام في الاستبدال وبيع الوقف ونقل
 المساجد فيما اقتضاه قوله وقيس على نصوصه ويدل على مذهبه
 في الوقف ما ذكره من نصوصه وإيجازها أن من مذهبه في الوقف
 تغييره وتبديله وتحويله وإزالته عن هيئته ووضعه منوطاً بالمصلحة
 إلى جهة الوقف وأهله ومرتبطة بالوجه الأول في فعله ويعرف ذلك
 من وجوه أخذها أنه نص على نقل المساجد عند رجحان المصلح كما ذكره
 قال الإمام أبو بكر بن الخلال تصالح بن أحمد ثنا أبي أحمد بن حنبل ثنا
 يزيد بن هارون ثنا المسعودي عن القاسم قال لما قدم عبد الله بن مسعود
 رضي الله عنه على بيت المال كان سعد بن مالك قد بنى القصر واتخذ مسجداً
 عند أصحاب الثرق قال فنصب بيت المال فأخذ الرجل الذي نفيه فكذب
 عمر بن الخطاب رضي الله عنه فكذب عمر أن لا تقطع الرجل وأنقل المسجد
 وأجعل بيت المال في قلبه فانه لن يزال في المسجد فصل فنقله عبد الله
 فخط له هذه الخطبة قال صالح قال أبي يقال إن بيت المال ينقب من مسجد
 الكوفة فجعل عبد الله بن مسعود المسجد بموضع التمارين في موضع
 المسجد العتيق قال صالح وسألت أبي عن رجل بنى مسجداً ثم أراد تحويله
 إلى موضع آخر قال أن كان الذي بنى المسجد يريد أن يحوله خوفاً من لصونه
 أو يكون موضعاً قد أفلأبأس أن يحوله يقال أن بيت المال ثقب وكان
 في المسجد تحول أبي مسعود المسجد قلت ويشترط القاضي في قوله قد يذكر
 أن يكون قد أدره تمنع من إتيان المسجد وليس هذا الشرط في كلام الإمام
 أحمد

أحمد رحمه الله قال أبو بكر بن أحمد بن علي ثنا أبو يحيى ثنا أبو طالب سنن
 أبي عبد الله أحمد بن حنبل بحول المسجد قال إذا كان ضيقاً لا يسع أهله
 فلا بأس أن يحول إلى موضع أوسع منه قال أبو بكر وحده ثنا محمد بن علي
 حدثنا عبد الله بن أحمد قال سألت أبي عن مسجد خرب حتى أن تباع
 أرضه وينفق على مسجد آخر أحدثوه قال إذا لم يكن له جيران ولم يكن
 أحد يعمره فلا أرى بأساً أن يباع وينفق على آخر قال أبو بكر ثنا محمد بن
 عبد الله ثنا البراءة قال سمعت أحمد بن حنبل يقول عن مسجد خرب خشبنا
 لمهاقيم وقد شعث وخافوا سقوطه أتباع هاتان وينفق على المسجد ويبذل
 مكانه مسجدان قال مالك بن أنس وأبو حنيفة لا يفتن بها
 تباع ويجعل منها في الحبس قال القاضي وقال أبو بكر في كتاب القولين
 وقد روى علي بن سعيد عن الإمام أحمد أن المساجد لا تجاع ولكن تنقل
 ألتها قال أبو بكر وبالسبع القول يعني ما نص عليه في رواية عبد الله
 من تسويغ البيع قال لا بأس بهم على جوار بيعه من الحبس وقال
 صالح في مسائله قلت لا يبي المسجد يخرب وينهب أهله ترى أن يحول
 إلى مكان آخر قال نعم قلت المسجد يحول من مكان إلى مكان فقال إذا كان
 يريد منفعة الناس فم والافلا بن مسعود قد حول الجامع إلى المسجد
 من التمارين فإذا كان على المنفعة فلا بأس به ولا فلا وإذا كان هذا نصه
 على نقل المساجد عند رجحان المصلح بحيث يسوغ ذلك تارة لعللة قد أدره
 طريقه وتارة لأجل ضيق المسجد بأهله مع إمكان أن يبني إلى جانبه مسجد
 آخر وتارة خوفاً من اللصوص فقد جوز ذلك لهذه المصالح المقتضية
 من التحول مع كونها أوقافاً معتبرة كان هذا قاطعاً من نصه لإباحة
 وحسب اعتقد في نصه على ما رواه عن عمر رضي الله عنه من أنه نقل المسجد
 ومصارف وضعه سوق التمارين وهذا من أعظم المناقلات ولا يقال نقل المسجد
 لا يرد

لا يدل على خروج الأول عن كونه مسجداً لأنه يقال هذا اعتراض ضعيف
لأنه قال عن الأول مسمى المسجد فحيث أمر عمر رضي الله عنه لأن مسعود
بنقل المسجد فقد تضمن ذلك زوال كونه المنقول مسجداً والنقل عرضة
الحكم الآخر بحقيقته وجهان أحدهما أن المسجد الذي نقله ابن مسعود
صار موضعه سوقاً للتجارين وهذا يجعل بقاء عرصته الأولى على حكم المساجد
لثاني اجتماع الأسواق مع المساجد كما هو معروف الثاني أن أصحاب أحمد
مؤيدون للمسجد لعله ضيقه كما ذكره من اتوا لهم فيما بعد أن شاع الله
تعالى وحال أن تبقى حقيقة المسجد وفقاً ببيعة الوجه الثاني أن الإمام
أحمد لا يخالف عنه في مذهبه يجوز بيع الأوقاف غير المساجد عند تعطل
مناصفها ونقل عنه كما تقدم المنع من بيع عرصات المساجد وإن كان خلافاً
المشهور فانه إذا نص على نقل المساجد لهذه المصالح كان غير المساجد أولى
والرجح بثبوت المناقاة عند رجحان المصلحة في ذلك الوجه الثالث أنه
إذا جاز نقل المساجد والمساجد بحال الطاعات ومواضع الصلوات
والقربات كان غيرهما من الأوقاف أولى الوجه الرابع أن المناقاة بالوقف
المستعمل أولى من نقل المساجد وبيعة عند التعطل لها لأن المسجد محترم
عنه شرعاً ويقصد الانتفاع بعبئته فلا يجوز إجارته ولا المعاوضة عن
منفعته بخلاف وقف الاستغلال فانه يجوز إجارته والمعاوضة عن نفعه
وليس المقصود أن يستوفي الربح في نفسه بل المقصود ما يقصد
ذلك في المسجد ولأنه حرمة شرعية لحق الله كمال المساجد فإذا جاز ذلك في
المساجد فغيرها أولى الوجه الخامس قال القاضي أبو يعلى قال الإمام أحمد
في رواية أبي داود في مسجد أراد أهله أن يرفعوه من الأرض ويجعل تحته
سقاية وخوانيت فامتنع بعضهم من ذلك فينظر إلى قول أكثرهم ولا بأس
به قال بظاهر هذا أنه إذا جاز أن يجعل أسفل المسجد وخوانيت وسقاية
قال القاضي

قال القاضي وليس بممنوع على أصلنا جواز ذلك إذا كان فيه مصلحة لأنما يجز
بيعه ونقله إلى موضع آخر قال وقد قال أحد في رواية بكر بن محمد في مسجد ليس
بمحصن عن الكلاب وغيره وأوله منارة فوخص في نقضها ويمنع بها حائط المسجد
قلت ونصه هذا في جعل أسفل المسجد وخوانيت ظاهر في اتباع من الصلوة
في تغيير هيئة الوقف وتحويله عن رصفه والمناقاة به فانه مخرج بشرط النظر
إلى أكثرهم جعل سفلته سقاية للماء وخوانيت الباعة وإن رفع المسجد إلى علوه
ويخرج سفلته عن كونه مسجداً لوجه الحقيقة بالمعاملة والنقل والاستبدال
فإن ذلك النقل كان مسجداً فصارت سوقاً وهو موزع للأرض رضي الله عنه في
نقل المسجد وصيرورة عرصته سوقاً للتجارين والنص ظاهر في إيجابه وإن كان
أصحاب أحمد قد اختلفوا على قولين فمنهم من أخذ بظاهر النص كلقاضي وغيره
ومنهم من تأوله على مسجد اليد والحدثة ابتداء لا على مسجد بني ووقف
ثم غير كما تأوله أبو عبد الله بن حامد وصاحب الفصول وكذلك الشيخ موفق
الدين في كتابه المخفي قال القاضي وكان شيخنا أبو عبد الله يعني ابن حامد
يمنع من ذلك ويتأول المسألة على أنهم اختلفوا في ذلك عند ابتداء بناء المسجد
قبل وضعه قال الشيخ عروق الدين وقرئ له ابن حامد أصح وأولى وأن الخلاف الظاهر
فإن المسجد لا يجوز نقله وأبداله وبيع ساحاته وجعله سقاية وخوانيت
الاعند تعذر الانتفاع به والحاجة إلى سقاية وخوانيت لا تعطل نفع المسجد
فلا يجوز صرفه في ذلك قال ولو جاز جعل أسفل المسجد سقاية وخوانيت لهذه
الحاجة لم يخرىب المسجد وجعله سقاية وخوانيت ويجعل بدله مسجداً في
موضع آخر فيقال هذا يخالف لنص الإمام ولتنصوصة فيما سلف وذلك أن
نصه صريح في أن المسجد أراد وأرفعه وإن بعضهم امتنع من ذلك وقد
أجاب بأنه ينظر إلى قول أكثرهم وخلفه على مسجد أرادوا الحدثة ضعيف

أحدهما أن الكلام محمول على حقيقته وما عزم على وضعه وإنشائه لا يكون
مسجداً حال قبل وضعه وصيرورته وقفاً الثاني أنه قال تحتها ولم يدبر
ليس له تحت ولا فوق الثالث أنه الإمام أحمد قال ينظر إلى قول أكثرهم ولو كان
في ابتداء الوضع لكان بانيه من ماله المستصرف فيه كيف شاء ولو كان الباني
أكثر من واحد لم يكن قول الأكثرين حجة على شريكهم بما اشتركوا في الاهتمام
بإنشائه وبانيه ولا يجبر أحد على اختيار شريكه في ذلك بخلاف جيران المسجد
فإن الاختيار بمصلحة الأكثرين هو الرابع أن لفظ المسألة فيما ذكره أبو بكر
هذا التأويل أيضاً قال أبو بكر قال الإمام أحمد في رواية سليمان بن الأشعث
إذا بنى رجل مسجداً فأراد غير أن يهدمه في سنة أو ثمانية أعوام من الأول
فانه يصير إلى قول الجيران ورضاهم إذا أحواله من بنيه وإذا أرادوا أن
يرفعوا المسجد من الأرض ويعمل في أسفله سقاية فمنعهم من ذلك مشأخ
ضمفاء وقالوا لا نقدر أن نضعه فانه يرفع ويجعل سقاية لا أعلم بذلك
بأسا وينظر إلى قول أكثرهم فقوله وإذا أرادوا أن يرفعوا المسجد هو راجع
إلى مسجد حقيقي إما المسؤول عنه أو غيره من المساجد الموضوعة الموقوفة
وهذا النص جلي من كلامه في أن ما سوغ رفعه وجعل أسفله سقاية هو
مسجد موضوع حقيقي قد وجد ووقف لإمام أو له ابن حامد به من مسجد
عزم على إنشائه قال هذا النص لا يجمع التأويل بحال وقد نص على تبديل
بنيانه بأجود منه وأنه يصار إلى قول الجيران وإن كره الواقف الأول وهذا
كله يحقق أن النص مقرر على حقيقته وهو الذي يشهد له مصوصات
الإمام وتعليقاته ثم يقال قول القائل لا يجوز النقل إلا عند تعذر الانتفاع
عليه وجوه من الكلام أحدها أن الحجة التي أوجب بها الشيخ مؤلف الدين
وغيره على بيع الوقف عند التعطل هي قضية عمر وكفايته إلى ابن مسعود
ينقل مسجد الكوفة وذلك المسجد لم يكن متعطلاً وإنما ظهرت المصلحة في نقله
لما ذكر

لما ذكر من كون بيت المال نقب فلو لم يكن النقل سائفاً إلا عند التعطل
لم يكن في الأمر المذكور حجة الثاني أن نصوص الإمام أحمد متظاهرة
على جواز النقل في غير حالة التعطل أيضاً كما ذكرناه من ضيق المسجد وقلة
عمره وغيرهما الثالث أن هذا سلب ممنوع لم يذكر على ذلك النص عن
صاحب المذهب ولا حجة يجب المصير إليها بل قد دلت أفعال الصحابة
ونصوص الإمام على أن ذلك يقع فيه رجحان المصلح نقله وتحريكه ومبادلة
وتخوله كما ذكرناه عن الإمام من مسأخ نقله عليه حقيقة بأهله وضيقه لم
يعطل بغيره بل نقله باق كما كان ولكن المصلون زادوا وقد أمكن أن يبنى
له مسجد آخر وإن يوسع الذي ضاق وليس من شرط المسجد سعة جميع
الناس ولا الجيران ومع هذا يجوز تحويله إلى موضع آخر لأن اجتماع الناس
في مسجد واحد أفضل من تنفرهم في مساجد لأن الجمع كلما أكثر كان أفضل
لما روي أبو داود وغيره عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاته الرجل مع الرجل
أزكى من صلاته وحده وصلاته مع الرجلين أزكى من صلاته مع الرجل وحده
كان أكثر فهو أحب إلى الله وهذا مع مسأخ أن يبنى مسجد آخر إذا أكثر الناس
وإن كان قريباً فيما جوزه أحمد ومع منعه لبناء مسجد ضار قال أحمد في
رواية صالح لا يبنى مسجد يرد به الضرر لمسجد الجانية وإن كثرت الناس
فلا بأس أن يبنى وإن قرب هذا الكلام فمع تحريمه بناء مسجد آخر عند كثرة
الناس وإن قرب جاز تحريك المسجد إذا طلق بأهله إلى موضع أوسع منه
لأن ذلك أصلح وأمنع للأجل الضرورة وقول القائل لو جاز جعل أسفل
المسجد سقاية وحوادث لهذه الحاجة لجاز تحريك المسجد وجعله سقاية
وحوادث وجعل بدله مسجداً في موضع آخر فيقال فعل هذا لا يجوز
الذي ذكره الإمام أحمد إذا ظهرت المصلحة فيه وهو الذي رواه عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه وعليه بنى الإمام أحمد مذهبه في ذلك فانه يرى الخطأ

King Saud University

King Saud University

Copyright

University

١٢
 خرب المسجد الأول مسجد الجامع الذي كان لاهل الكوفة وجعل بدله مسجد
 في موضع آخر من المدينة وصار موضع المسجد الأول سوق القارئين
 فهذه الصورة التي جعلها الشيخ موفق الدين رحمة الله عليه تقصدا
 في المعارضة هي الصورة التي نقلها أحمد وغيره عن الصحابة وبها أخرج
 هو وأصحابه على من خالفهم الوجه السادس قال الامام ابو بكر أحمد بن محمد
 الخلال في الجامع الكبير اخبرني موسى بن سهل حدثنا محمد بن أحمد الأسدي
 محمد ثنا ابراهيم بن يعقوب عن اسماعيل بن سعيد أنه قال لأبي عبد الله أو أبا
 أن آخر رجل شيا من الوقف فعتق في يده وتغير عن حاله قال يحول الى مثله
 قال وكذا الدابة اذا عجفت وضعفت تلك وهذا نص من الامام أحمد
 يقتضي التحويل والمبادلة لمجرد عتقه وتغيره عن حاله من غير اشتراط
 خروجه عن الانتفاع او تعطله فهو المبادلة لرجحان المصلحة حقيقة فهذا
 نص الامام الوجه السابع ان قوله رضي الله عنه وكذا الدابة اذا عجفت وضعفت
 نص اخر على المبادلة لوقف مع عدم تعطله بل مجرد ضعفه ورجحان غيره فان
 عجفت الدابة وضعفت لا يقتضي تعطلها فانما اذا كانت حيا وقد ضعفت
 نقل نقل بعضها فصار ما لم يضعف ارجح للوقف منها فسوى الامام ابد الها
 لذلك والله اعلم الوجه الثامن قال الامام ابو بكر أحمد بن محمد اخبرنا محمد بن علي
 ثناهما قال سألت أحمد بن رجل حمل على فرس جعله جيسا في سبيل الله فكبر
 الفرس وضعف أو ذهب عينه قال لا بأس ببيعها ويجعل ثمنه في فرس آخر
 أو في بعض ثمن فرس فقلت أرايت ان كان دارا أو ضيعة وقد ضعفت أو ان
 يقوموا عليها قال لا بأس أن يبيعوها ويجعلوها في مثله انتهى كلامه قلت
 فتقوله فكبر الفرس أو ضعف أو ذهب عينه ثلاثة أسباب يسوغ الامام بيع
 الفرس لأجل كل واحد منها وليس فيها ما يقتضي حيرونة الفرس معطلا
 بل كلها يقتضي بيعه المصلحة الراجحة فان كبر أو ضعفه أو ذهب عينه

لعله
فقد قل

أصله
كانت

انتهى

١٣
 انتهى نفسه لا تعطله يجوز الامام بيعه لمجرد نقصه بذلك مع بقاء أصل
 النفع فيه وهذا حقيقة المبادلة لرجحان المصالح للوقف في ابتاعها والله اعلم
 الوجه التاسع قوله أرايت ان كانت دارا أو ضيعة وقد ضعفت أو ان
 يقوموا عليها قال لا بأس أن يبيعوها ويجعلوها في مثله وهذا نص
 من الامام أحمد على جواز بيع الربع والضيعة الوقف لمجرد المصلحة فانه
 جوز ذلك لضعف أهل الوقف عن القيام بمصلحته فانه اذا ضعفت
 عن مصلحته نقص وضعف وكان غيره ما يمكنه ان يقوموا بمصلحته
 ارجح وأولى فسوغه لذلك وهذا من اظهر نصومه في هذه المسألة
 الوجه العاشر ان العلماء تنازعوا في الوقف على معين هل هو ملك للوقف
 عليه أو بان على ملك التواقف أو هو ملك لله تعالى على ثلاثة أقوال في
 مذهب الشافعي وأحمد وغيرهما وأكثر اصحاب أحمد يختارون أنه ملك
 للوقوف عليه كالقاضي وابن عقيل والشيخ موفق الدين ولما المسجد وهو
 فليس هو ملك لمعين من الوقوف عليهم باتفاق العلماء وانما هو ملك لله
 وقوله في جواز كونه ملكا للجماعة المسلمين لأنهم المستحقون للانتفاع به
 فإذا كان الامام أحمد قد جوز المناقاة بالمسجد لرجحان المصلحة فافهم
 بوقف الاستغلال أولى الوجه الحادي عشر ان الامام أحمد نص على جواز
 وقف ما لا يمكن الانتفاع به الا مع ائمة اهل البيت قال ابو بكر عبد العزيز نقل
 العمري اذا كانت دراهم موقوفة على أهله ففيها الصدقة وإذا كانت
 على المساكين فليس فيها صدقة قلت رجل وقف الف درهم في السبيل
 قال ان كانت للمساكين فليس فيها شيء قلت وقفها في الكراع والسلاح قال
 هذه مسألة ليس فيها شبهة قال صاحب المير وظاهره في جواز وقف
 الاثمان لغرض الثنية والتصرف بالبرق كما قد حكينا عن مالك ومحمد
 ابن عبد الله الانصاري فان مذهب مالك صحة وقف الاثمان لغرض

King

١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠



Copyright

University

١٤ ذكره صاحب التمهيد وغيره في الزكاة واجبوا فيها الزكاة كغيرهم
 في الماشية الموقوفة على الفقراء وقال محمد بن عبد الله الأنصاري يجوز
 وقف الدنانير ولا ينتفع بها الا باستهلاكها وعينها وتندفع مضاربة
 ويصرف ربحها في مصرف الوقف ومعلوم أن القرض والقراض يذهب
 عينه ويقوم بدله مقامه وجعل البدل به قائما مقامه لمصلحة الوقف
 فاذا سوي أحد وقف ما لا ينتفع به الا باذنه عينه طلبا للشفعة
 واقتضا للمصلحة الواجبة فتسوي المبادلة في الأوقاف التولية
 كذلك الأول وأخرى. ومسألة وقف الدراهم فيها نزاع بين أصحاب
 أحمد فكل من وقف الدراهم والدنانير كذا ذكره الحنفي وغيره ولم يذكر واحد
 أحد نصا بذلك ولم ينقله القاضي ولا غيره الا عن الحنفي ولهم في وقف
 النقدين لأجل الوزن وجهان وقد تناول القاضي رواية الميموني قال
 ولا يصح وقف الدراهم والدنانير على ما نقله الحنفي وقد قال الامام أحمد
 في رواية الميموني اذا وقف الف درهم في سبيل الله فلا زكاة فيها ولو
 وان وقفها في الكراع والسلاح فهي مثله ليس فيه اشتباه ولم يرد بهذا وقف
 الدراهم وانما اراد اذا وصى بالفق ينفق على الفرس في سبيل الله فتوقف في
 صحة هذه الرصية قال ابو بكر لأن نفقة الكراع والسلاح على من وقفه وكان
 اشتبه عليه اين مصرف هذه الدراهم أو كان نفقة الكراع والسلاح على
 أصحابه فيقال الأول أصح لأن المسألة صريحة في أنه وقف العالم بوضع
 بعد موته ولأنه لو وصى أن ينفق على خيل وقفها غيره جاز ذلك بلا نزاع كما
 لو وصى بما ينفق على مسجد بناء غيره وقوله نفقة الكراع والسلاح على من
 وقفه غير مستلزم بل ممتنع وهو أن شرط الواقف نفقته والا كان من غيره
 فان لم يكن له ريع كانت من بيت المال كما أثر ما وقف في الجهات العامة
 كالمساجد اذا تعذر من ينفق عليها لم يكن على الواقف الا اتفاق والامام

ما ذكره الرازي رحمه الله
 اذا كان

١٥ أحمد توقف في وجوب الزكاة في وقف الألف فانه سئل عن ذلك لأن
 مذهبه أن الوقف اذا كان على جهة خاصة كبنى فلان وجبت فيه الزكاة
 عنه في عينه ولو وقف أربعين شاة على بنى فلان وجبت الزكاة في عينها
 في المنصوص عنه وهو مذهب مالك قلت وذكر الشيخ في شرح المغني قال
 واذا قيل بوجوب الزكاة فينبغي أن يخرج من غيرها لأن إخراج ذات الوقف
 لا يجوز انتهى كلامه. قال الامام أحمد في رواية مهنا بن وقف أرضا أو غنما
 في سبيل الله لا زكاة عليه ولا يكون هذا في سبيل الله انما يكون اذا جعله
 في قرايته ولم يذبحه كغير من أصحابه هذا يدل على أن الموقوف عليه يملك
 رعية الوقف وجعلوا ذلك أحدي الروايتين عنه وفي مذهبه قول آخر أنه
 لا زكاة في عين الوقف لتصور ملكه اختاره القاضي في المجرد وابن عقيل
 وهو قول أكثر أصحاب الشافعي وان كان الوقف على جهة عامة كالمساكين
 فلا زكاة فيه عند الامام أحمد كما تقدم ولا زكاة في ريعه. وان كان على معينين
 كقاربه ونقهاء وفقراء معينين ففي ذات الوقف القولان كما تقدم وفي
 زكاة ريعه ثلاثة أقوال في مذهب الامام أحمد أحدها يزكي كل منهم اذا حصل
 في يده خمسة أوسق أو شئاد درهم ذكره الحنفي والثاني لا زكاة فيه كأصل الوقف
 فيما اذا كان ماشية والثالث ان كان المستحق للوقف فقيرا فلا زكاة عليه ذكره
 الحلواني في كتابه والمقصود هنا أن الامام أحمد توقف فيما وقف في الكراع
 والسلاح لأن فيه اشتباها الكراع والسلاح قد عينه لغوم بينهم بخلاف
 ما هو عالم لا يعتقبه التخصيص فان قيل قد شرط كثير من الأصحاب في
 الوقف أنه لا يصح الا ان يكون في عين يمكن الانتفاع بها دائما لمع بقاء
 عينها كالحجران والعقار والأثاث والسلاح وقد قال الامام أحمد في رواية
 الأثرم انما الوقف في الدار والأرضين على ما وقف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وقال فيمن وقف خمس نخلات على مسجد لا بأس به فكيف يصح وقف

ما بين الفريضة وبين ما يصلح

لا بأس به انما وقف

١٦
 الأئمة لأهل الفرض والقراض ولا يمكن بها إلا مع استبدال أعيانها
 قيل فيما ذكرناه من صحة وقف الدرهم قدر رائد وقول آخر في المذهب وقف
 الدرهم والدنانير وإن كان نفعها باستبدال أعيانها فهذا النص آخره
 الإمام وقد قال الإمام أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد يجوز الوقف في
 كل شيء ذكره الخلال، الوجه الثاني عشر قال القاضي قال الإمام أحمد
 في رواية بكر بن محمد فيمن وصى بفرس ولجام مفضض بوقف في سبيل
 فهو على ما وقف وأوصى وإن بيع الفضة التي في السرج واللجام وجعل
 في وقف مثله فهو أحب إلي فإن الفضة لا يتبع بها وأعلم يشترى بتلك الفضة
 سرج ولجام فيكون إنفع للمسلمين فقبله بتابع الفضة وتصرف في نفقة
 الفرس قال لا قلت وقد ذكر هذه الرواية الخلال أيضاً وذكرها صاحب
 عبد العزيز قال الخلال أخبرني عبد الله بن محمد قال حدثنا بكر بن محمد عن أبيه
 عن أبي عبد الله فذكرها ثم قال وكتب إلي أحمد ثنا بكر بن محمد عن أبيه عن
 أبي عبد الله هذه المسألة مثلها سواء وذكر هذه الرواية الشيخ موفق
 الدين أيضاً فقد صرح الإمام أحمد بأن الفرس [والسرج] واللجام المفضض
 هو على ما وقف وأوصى وأنه إن بيعت الفضة من السرج واللجام وجعل
 في وقف مثله فهو أحب إليه قال لأن الفضة لا يتبع بها فخير بين إبقاء
 الحلية الموقوفة وقطوعها أن تباع ويشترى بثمنها ما هو أنفع للمسلمين من
 سرج ولجام وزجج جانب البيع وهذا بين أنه أفضل الأمرين فقوله
 لأن الفضة لا يتبع بها بحال فإن التحلي منفعة مباحة ويجوز استبدال
 من يصنع الحلية المباحة ولو اتلف تلف الصياغة المباحة ضمن ذلك
 وقد نص أحمد على ذلك ولو لم يكن منفعة لم يصح الاستئجار عليها ولا يفتى
 بالاختلاف بل أراد كمال النفعة كما يقال هذا لا ينفع يراد به لا يتبع منفعة
 تامة ويدل على ذلك قوله ويشترى بثمنها ما هو أنفع للمسلمين قد دل على
 أن كلا

ما ذكره أبو الوصل ولعله
 مفضض

ما ذكره أبو الوصل ولعله
 المفضض

١٧
 أن كلامها فيه منافع والثاني أنفع ولأنه لو لم يكن فيه منفعة لم يصح
 وقفه فإن وقف ما لا ينتفع به لا يجوز وهذا يوضح أنه يجوز أن يستبدل
 بالوقف ما هو أنفع منه للموقوف عليه وأن ذلك أفضل من إبقائه
 وقفاً وأنه أصلح للموقوف عليه وقوله فهو على ما وقف وأوصى يقتضي
 أن هذا حكم ما وقفه وما وصى به فإن قيل المسألة التي سئل عنها
 هي في فرس [وسرج] ولجام وصى بجعلها وقفاً ولم يكونا حالة الإبدال
 وفقاً فكيف يؤخذ من ذلك إبدال الموقوف بغيره قيل الجواب من
 وجهين أحدهما أن الإمام أطلق في قوله وأن بيع الفضة قد دل على
 مساعى البيع مطلقاً سواء في ذلك قبل الوقف وبعده أو اختلف
 الحال عنده لقيد الثاني أن معلوماً أنه يجب اتباع شرط الوصي
 فيما وصى بوقفه إذ لم يكن محرماً كما يجب اتباع شرطه فيما وقفه وكما
 يجب اتباع كلامه فيما وصى بوقفه كما يجب فيما اعتقه وأنه لا يجوز
 أن يوقف ويعتق غير ما وصى بوقفه واعتقه كما لا يجوز أن يجعل
 الموقوف والمعنى غير ما وقفه واعتقه فجزان الإبدال في أحدهما
 كجزائه في الآخر وقد غلط استجابته للإبدال بمجرد كون الإبدال أنفع
 للمسلمين من الزينة ونظيره إذا وقف ما هو من منقرش
 ودرهم ونحو ذلك مما فيه منفعة فإن قياس هذا أن يباع ويشترى
 بثمنه ما هو أنفع لهم أعني أهل الوقف وقد تكون تلك الفضة [أنفع]
 لمشتريها وهذا الآن انتفاع ذلك غير انتفاع أهل الوقف ولهذا يباع
 الحرب لتعطل نفعه ومعلوم أن ما لا نفع فيه لا يجوز بيعه لكن تعطل
 نفعه على أهل الوقف ولم يتعطل على مالك لأن أهل الوقف مقصود
 الاستغلال أو السكنى وهذا ينفع ذوي الخراب والمالك يشترى به
 فيعمر بحاله فتعطل المنفعة أدت أمراً ضافياً

King Saud
 University

Copyright

versity

فصل في هذا المأخذ من الامام أحمد في الابدال بالأصلح ظاهر كما ذكره في بعض النسخ
 لو كثر من النصوص المقدمة عن أحمد ومن اصحابنا من حمل هذا النص
 على غير صورة الابدال للمصلحة وهم فريقان القاضي أبو يعلى والشيخ موفق
 الدين أما القاضي فحمل ذلك على أن ظاهر النص أن أحد بطل الوقف من
 البيع على الجاه والسرغ لأن الانتفاع بذلك يحرم وليس كذلك الحلي الذي
 استعماله مباح وأجاز صرف ذلك في جنس ما وقفه من السرغ والجاه ومنع
 من صرفه في نفقة الفرس لأنه ليس من جنس الوقف وبني الأمر في ذلك على
 أن هذه الحلية محرمة وأنه إذا وقف ما يحرم الانتفاع به فانه يباع ويشترى
 بغيره مباح الانتفاع فيوقف على تلك كالوقف في صورة نفقة قلت وهذا
 المحمل ضعيف لو جهل أحد علماء أنه لو كان الأمر في ذلك مبنيًا على تحريم هذه
 الزينة لم يقل أحد هو على ما وقف وأوصى ولو بيع واشترى بثمنه سرغ وجاه
 كان أحب اليه فإن وقف العين على الجهة المحرمة لا يقال فيها هو على ما وقف وأوصى
 ولا يقال لبيع بل تحريم الوصف يقتضي بطلان الأبناء أصلاً ورأساً
 الثاني أنه لو لا أن مقتضى عقد الوقف جواز الابدال للمصلحة لم يحرم هذا
 من نفسه كما أنه في البيع والنكاح علم يكن مقتضى العقد جواز الابدال لم
 يصرح ببيع ما لا يحل الانتفاع به ولا نكاح من يحرم وطئها وهذا أشبه بما لو
 أهدى ما لا يبيع كونه هبة أو كذا لك الاضاحي . فصل وأما محمل الشيخ
 موفق الدين فانه جعل ذلك من باب تعطيل الوقف فإنه يجوز بيعه وشراؤه
 مثله فانه قال رحمه الله إباح أحمد رحمه الله عليه أن يشتري بفضة السرغ
 والجاه سرغ وجاه لأنه صرف لها في جنس ما كانت عليه حيث لم ينتفع بها
 فأشبه الفرس الحبيس إذا عطل فلم ينتفع به في الجهاد وأجاز بيعه وصرفه
 بغيره في مثله قال ولم يجوز انفاقها على الفرس لأنه صرف لها إلى غير جنسها
 فأول الشيخ النص على هذه الصورة بناء على أصله في أنه لا يجوز ابدال الوقف
 ولا يبيع

أحمد

ولا يبيع بغيره الا عند تعطيل نفعه بالكلية قلت وهذا المحمل ضعيف
 أيضاً لأن الأوقاف المتعطيل نفعها لما كانت منافعها موجودة كانت
 مباحة ما دونها نفعها وتحريم الوصف في هذه المسألة لو سلم لم يلزم أن يكون
 كالمتعطيل بل كان القياس بطلانه لبطان وصفه وهو لا يمكن من هذا
 النص لقوله هو على ما وقف كما عرف في الكلام على محمل القاضي بل هذا يدل
 على أن وقف الحلية صحيح وهو قول الحرقي والقاضي وأبو الخطاب ومن
 تبعه يحملون في [صحته] استخلافاً ويقدر أن المنصوص أنه لا يبيع
 قال القاضي فانه وقف الحلي على الأمانة واللبس فقد قال في رواية الأثرم
 وحنبلى لا يبيع وأبو الحديث الذي روي عن أم سلمة في وقفه قال القاضي
 وظاهر ما نقله الحرقي جواز وقفه لأنه يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه وتناول
 قول أحمد لا يبيع يعني الحديث فيه ولم يقصد لا يبيع الوقف فيه قال
 أبو الخطاب أما وقف الحلي على الأمانة واللبس فجاز على ظاهر ما نقله الحرقي
 ونقل عنه [الأثرم] وحنبلى أنه لا يبيع قال أبو
 ويحرمه لو وقف السرغ . يوافق ما نقله الحرقي لكن إبداله
 بما هو أرفع لأهل الوقف أفضل عنده أن يشتري بالحلية سرغ وجاه
 قلت النزاع في وقف الحلية حل في الحلية التي يبيع لبسها وقد أدخل
 القاضي في ذلك حلية الدابة في السرغ والجاه المنفصلين حتى انتزع
 منها جواز وقف حلية الإنسان المباحة كما ترى وقد حكى بعض اصحابنا
 كابن حمدان وغيره في هذه المسألة أعني مسألة وقف الفرس بالسرغ والجاه
 المنفصلين ثلاث روايات فقالوا وإن وقف فرساً بسرغ وجاه منفصلين
 مع نص عليه وغيته تباع الفضة وتصرف في وقف مثله وغيته ينفق عليه
 الوجه الثالث عشر قال القاضي أبو يعلى في كتاب التعلين في الرهن قال
 أحمد في رواية ابن ثراب في [عبد] الرجل بمكة يعني وقفاً فإن العبدان يحل
 يبيع

King Saud

قلت المحمل العبارة هكذا
 قال أبو الخطاب قال القاضي
 ويجوز له لو وقف السرغ والجاه
 المنفصلين يوافق الأثرم
 بل يتم ويستقيم الكلام

Copyright

versity

٢٠
 يباع في بدل عبد امكانه قلت وهذا نص في جواز الابدال للمصلحة
 وان لم يكن الوقف تالفا ولا متعللا الانتفاع لكن لما كانت المصلحة متعينة
 في غيره لظهور امتناعه في سوغ ابداله لاجتماع المصلحة فيه ولم يجبره على
 العمل كما جبر المستاجر وان كان امتناعه محوما عليه وقد ذكر صاحب المحرر
 ما خذا غير هذا الجواز البيع وهو انه جعله لامتناعه عن العمل متعللا
 الانتفاع فجز ذلك لتعطيل نفعه كالوقف اذا تعطل نفعه وهذا
 المأخذ للبيع ضعيف اما لاولا فلانه بناء على انه لا يباع الا عند تعطله
 وقد عرف ذلك واما ثانيا فانه لم يكن متعللا الانتفاع الممكن لامكان
 الزامه العمل الواجب بحسب الطاقة اذ لا يكلف من العمل فوق طاقته
 قلنا قطع الالتفات الى الاجبار وسوغ المبادلة والمناقلة به علم ان المأخذ
 هو جحالة المصلحة مع عدم اشتراط قيد آخر والله اعلم الوجه
 الرابع عشر قال الخلال اخبرني عبد الملك بن عبد الحميد انه قال لأبي
 عبد الله يباع من الحبس شيء اذا عطب واذا فسد قال لي اي والله
 يباع اذا كان يخاف عليه التلف والفساد والنقص باعوه وردوه في مثله
 قال لي غير مرة يباع ويرد في مثله من الرأس قلت وهذا نص اخر فان
 قوله اذا خيف عليه النقص باعوه ظاهر من نصه في مساع بيعه عند مجرد
 خوفه من نقصه وليس في ذلك تعطل عن انتفاع وقوله اذا كان يخاف
 عليه التلف والفساد كلام خرج بحسب سؤال السائل جوابا له قال
 قال يباع من الحبس شيء اذا عطب واذا فسد في كلام احمد خرج جوابا
 له فلامفهوم له في انه لا يباع لغير ذلك وقوله واذا خافوا عليه النقص
 باعوه ظاهر بما ذكرناه وهذه من مؤكدات مسائل الامام فانها من المسائل
 التي قوي دليله فيها فخاف عليها وقد جمع طرقا من المسائل التي خلت
 عليها الامام احمد القاضي ابو الحسن ولد القاضي ابي يعلى في جرد والله اعلم
 الوجه الخامس

الاسام

٢١
 الوجه الخامس عشر ذكر ابو بكر عبد العزيز وغيره ذكر بكر بن محمد عن ابيه
 عن ابي عبد الله وسأله عن منارة في مسجد ليس بحصين من الكلاب
 وغيرها فقبل له تنقض هذه المنارة وتجعل في حائط المسجد فخص فيه
 قلت وهذه حقيقة البيع والمبادلة وان لم يكن الوقف متعللا فانه
 جوز بيع المنارة او بعضها وصرحها في حائط المسجد لظهور رجحان المصلحة
 في بناء الحائط على وجود المنارة عنده وليس في ذلك تعطل لها ولا خروج عن
 الانتفاع بل مجرد الرجحان الوجه السادس عشر قال في رواية ابي داود
 في رجل بنى مسجد فجاء رجل فاراد ان يهدمه ويبنيه بناء اخر من ذلك
 فابى عليه الاول وأحب الجيران ان يتركه يهدمه فقال لو تركه وصار الى فري
 الجيران لم يكن به بأس قلت فهذا نص يرفع البأس عن ابدال بناء المسجد
 الاول بناء اخر منه لظهور المصلحة في جرد البناء واعتبار رضى الجيران
 الذين هم اخص به كما تقدمت هذه الرواية في جملة الروايات المتعلقة
 بالمساجد الوجه السابع عشر ان المنقول في كتاب الخزي وغيره في كثير من
 كتب المذهب جواز بيع المسجد لمجرد ضيقه باهله من غير اشتراط تعطل بل
 لمجرد الضيق قال الخزي في كتاب الجهاد وكذلك اذا ضاق باهله او كانت
 بمكان لا يصلح فيه جازان يباع ويصرف في مكان ينفع به وكذلك في ذكر الشيخ
 فخر الدين بن تيمية في تهذيب المقاصد قال واذا ضاق المسجد باهله جاز بيعه
 ويصرف في مكان آخر وكذلك نجم الدين بن محمد بن رعايته قال وان خرب مسجد
 او احواله فتعذر رت غارته او الصلاة فيه او ضاق باهله او كان في موضع
 لا يصلح فيه فالامام يبيعه ويصرف ثمنه في مثله او جزء مثله ويشهد عليه او
 على وكيله نص عليه قلت فنجوز بيعه لمجرد ضيقه من غير اسقاط بقدره حتى
 مذهبنا مساع المساواة بالمعروف والاستنباط لاجتماع المصلحة فان كان يمكن
 اذا ضاق باهله ان يوسعوه او يبنوا الى جانبه مسجد اخر ولا يبيعوه في
 مكان

King Saud
 University
 Library

Copyright

University

امكان هذه الاسباب جواز وابعده وصرف ثمة في غيره مما يمكن الانتفاع به على وجه الكمال فان الاول نقص كمال الانتفاع به لضيقه فسرخا البيع طلبا الكمال الانتفاع من غير وجود تعطل ثماء وذكرنا بعد هذه المسألة مسألة لا تعطل الانتفاع كما ذكر الخري والمسجد اذا اضاف باهله وكان يمكن لا يصل فيه فدل على تخالف المسألتين قطعاً والخري في ذكره في كتاب الجهاد بعد ذكره بيع الفرس الحسين ولم يذكر هذه المسألة في كتاب الوقف بل ذكر فيه بيعه بعد تعطله ولم يتعرض الشارحون فيما رأيت من شروحه اعني كتاب الخري الى شرح هذه المسألة والقاضي في شرحه لما وصل الى كتاب الجهاد وذكره من الخري قال وقد تقدم القول في بيع الوقف في كتاب الوقف وكذا ابن الهيثم في شرح الخري احوال على كتاب الوقف وكذا الشيخ موفى الدين في كتاب المغنى لما انتهى الى هذه المسألة في كتاب الجهاد احوال القول في شرحها على كتاب الوقف قبل ذلك ولم تكن هذه المسألة في كتاب الوقف فخرجت هذه المسألة مهمة من شروحه اعني بيحة لم يرد ضيقه باهله ولم يتكلموا عليها انقيا ولا اثباتا بل ذكر الشيخ موفى الدين ان المسجد لا يباع الا ان تعطل منافعه كما تقدم والله اعلم الترجمة الثامن عشر ان النصوص عن الامام احمد في غير موضع متواترة على جواز ابدال الهدي والاضحية بخير منهما وجمهور اصحابه على اختيار ذلك فقال في رواية ابن طالق في الوجوه يشرى الاضحية فيسريها للاضحية بيد لها بما هو خير منها كيجها قال نعم قال القاضي الامام ابو يعلى وقد اطلق الامام احمد القول به في رواية صالح وابن منصور وعبد الله بن جبران في بيع الاضحية بما هو خير منها ونص على جواز ابدال اللحم وعلى ان الاضحية لا تبدل بما دونها قال ورأيت في مسائل الفاضل ابن زياد اذا سماها لا يبيعه الا ان اراد ان يضحي بها وما ذكر في الروايتين من هذا شك في الخلاف عنه في المسجد هل يباع ان يعطل اذنه ولا يباع الحرم والا فكله له وقع المنع منه ما في بيعها الغير من يضحي به المتعارضة

الشيخ ابو حامد محمد بن ابي بكر
قال في كتابه في الجهاد

ما ذكره ابو يعلى رحمه الله
وما ذكر في الروايتين هذا نظير الخ

الاضحية

الاضحية بعينها قلت وقد اختلف اصحابنا في جواز بيع الهدي والاضحية بعد ايجابهما شراد خبر منهما وفي جواز المبادلة بهما على ثلاثة اقوال احدى جواز البيع والمبادلة وهذا ظاهر المذهب والنصوص عن الامام متظاهرة فيه وهو اختيار القاضي وكثير من اصحابنا ولهم في مبادلتها بمثلها وجهان الارجح المنع لعدم الفائدة مع اتفاقهم على عدم الجواز بما دونها والقول بالبيع والمبادلة هو مذهب ابي حنيفة والثاني منع البيع والمبادلة مطلقا اختاره ابو الخطاب وحده ولم تعلم احدا ممن اصحابنا منع المبادلة سواء وصلي هذا رواية في المذهب كما حكاه الشيخ فخر الدين بن تيمية في كتاب التلخيص وقد حكى الحلواني في كتابه عن شيخه ابي الخطاب انه منع من بيع الرضعة المتعطل وهذه خلاف ما ذكره في كتاب الهدي اية فقوله في الهدي والاضحية مشابهة لقوله هناك الثالث تجوز المبادلة لا البيع وهذا اختيار الشيخ موفى الدين وذكر الخري جواز المبادلة ولم يتعرض للبيع نفي ولا اثباتا قلت وبني ابو الخطاب مأخذه في عدم البيع والمبادلة على نص عليه احمد في الهدي اذا عطي في الحرم والاضحية تلفت بعد التعيين او عدت فانه لا بد له عليه كما حكى ذلك الشيخ فخر الدين في كتاب التلخيص قال اختلف اصحابنا هل يزول ملك المضحى عن الاضحية بتعيينها فذهب اكثرهم الى انه لا يزول وخبروا عليه جواز ابدالها بخير منها نص عليه وفي ابدالها بمثلها وجهان وعنه يجوز بيعها لمن يضحي بها ويصرف ثمنها فيما هو خير منها وعنه المنع من ذلك وذهب الشيخ ابو الخطاب الى انه يزول ملكه فلا يجوز بيعها ولا ابدالها واجتز في ذلك بنصوص الامام احمد في الهدي اذا عطي في الحرم والاضحية اذا تلفت بعد التعيين او عابت او ذبحها غيره او سرق بعد الذبح فانه لا بد له عليه في جميع ذلك ولو كان ملكه ما زال لوجوب عليه بداله ان يبيعه وقد بسط هذا ابو الخطاب وقاله اذا راضية او عينه زال ملكه عنها ولم

King Saud Univ

Copyright

[معدن]

ولم يجز ان يتصرف فيها ببيع ولا ابدال وذلك اذا نذر عتق او اراح مملوكه
 وقال هذا قياس المذهب عندي لان التعيين يجري مجرى القبض في النذر
 الذي لا يلحقه النسخ لان احمد قد نص في رواية صالح وابراهيم بن الحارث
 فيمن نذر اضعية فاعورت واصابها عيب تجزئه ولو كانت في ملكه لم تجز
 ووجب عليه صحيحة كالمونذر اضعية مطلقة قال وكذلك نص في رواية
 حنبل في الهدي اذا عطب في الحرم فقد اجزى ولو كان في ملكه لم يجز
 ووجب بدله وغير ذلك من المسائل فدل على ما قلت انتهى كلامه قلت
 بنى ابو الخطاب [عدم] جواز الابدال على ان ملك المصحى المهدى زال
 عنها بتعيينها ائني الاضحية والهدي فلا يجوز الابدال بعد ذلك
 وهو مأخذ اصحاب مالك والشافعي واما ابو حنيفة فيجوز ابدال الهدي
 بخير منها **قال** تقدم وبني القاضي ابو يعلى والخنفية ذلك على ان ملكه
 لم يزول **النسب** النزاع في هذا الاصل والامام احمد وقد ما اصحابه لا
 يقتضون الى البناء على هذا الاصل ومن القريب استطراد القياس الى
 الخطاب الى ان قال وهذا هو القياس في النذر **رواه** اذا نذر الصلاة في مسجد
 بعينه لم يشر وانما تركنا للشرع وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تشدد الرجال
 الا الى ثلاث مساجد فقبل له فلو نذر الصلاة في المسجد الأقصى جاز
 له الصلاة في المسجد الحرام فقال ان لم يصح الخبر لم يسلم على هذه الرواية
 فيقال ما ذكره ابو الخطاب من الالتزام والبناء ضعيف لوجه واحد هان
 التعيين اذا قام مقام القبض في حكم لم يجز ان يعطى معناه من كل وجه
 وكون التعيين قائما مقام القبض من موارد النزاع ايضا وفيه قولان في
 مذهب الامام احمد وغيره الثاني ان التزام عدم جواز الصلاة في المسجد
 الحرام عن الأقصى اذا عينه بخلاف مذهب امامه والعلامة كافة والخبر
 فهو ثابت في الصالح فلم يجز ان يعطى على عدم ثبوته حكم لا نه قد ثبت

لا كذا ابا ابراهيم
 وكذا لك
 ورواية ابي حنيفة
 معين التي اخذنا صاحبنا

[كما]

الثالث

King Saud Univ

الثالث ان يقال ما ذكره خلاف نصوص احمد واصوله اما خصوصه
 فقد نفى صحت بمساع المبادلة والبيع واما اصوله فان جواز الابدال
 عنه لا يقتصر الى كون ذلك في ملكه ولا ان له ذلك في جواز الابدال
 فانه لو نذر عتق معين لم يجز ابداله وان لم يخرج عن ملكه ويقول يخرج
 الاضحية عن ملكه ويجوز ابدالها مع خروجها عن ملكه فانه يتعلق
 على الخروج عن الملك والبقاء عليه لان له في مساع الابدال مجال
 وهذا انظر ما يقوله الامام احمد في المساجد وكما يقول بجواز ابدال المندور
 لان الذبح عبادة لله وذبح الأفضل أحب الى الله فكان هذا كابدال المندور
 بخير منه وذلك خير لاهل الحرم بخلاف العتق فان مستحقه هو العتيد وفي
 ابداله ابطال حقه من العتق الذي انعقد بسبب والنزاع في كون الاضحية
 العتية بالشرع ثابتة على ملكه او خارجة عن ملكه الى الله تعالى يشبه الثلاث
 في الوقف على الجهات العامة والشهيرة من مذهب احمد هو قول الجمهور ان
 ذلك ملك لله تعالى وقد يقال لا لامة المسلمين والتصرف فيه بالتحويل هم
 المسلمون المستحقون للانتفاع به فيصرفون فيه بحكم الولاية لا بحكم الملك
 وكذلك الهدي والاضحية **المعيار** بالنذر ان قيل انهما خارجا عن ملكه
 صاحبهما فان له ولاية التصرف فيه بالذبح والتفريق فكذلك له الولاية
 فيه بالابدال كما لو اطلقه متلف فانه كان يأخذ منه فيشتري به دابة وان لم
 يكن مالكه فكونه خارجا عن ملكه لا ينافي جواز تصرفه فيه بولاية
 شرعية وقول القائل يملكه صاحبه او لا يملكه في ذلك وفي نظائره كقولهم
 العبد يملك او لا يملك واهل الحرب هل يملكون اموال المسلمين او لا
 يملكونها والموقوف عليه هل يملك الوقف او لا يملكه اغانى فيها النزاع
 بسبب كون كونه الملك فيها واحد لقائل النزاع وليس الامر كذلك بل
 الملك هو القدرة الشرعية والشارع قد يأذن في تصرفه دون تصرف غيره

ذلك

ما كذا - نقله صاحبنا
 وعلمنا اننا قد نقلناه

ذلك التصرف دون هذا فيكون مالاً كاملاً خاصاً ليس هو مثل
ملك الواقف ولا ملك الموارث كمثل ملك المشتري من كل وجه بل قد يفتقر
وكذلك ملك النهب والغنائم ونحوها قد يخالف ملك المتاع والموارث
فقول القائل انه لا يملك الأضحية المعينة ان اراد انه يملكها كما يملك المتاع
حيث يبيعها ويأخذ ثمنها لنفسه ويملكها لمن شاء ويورث عنه ملكاً
فليس الأمر كذلك وكذلك ان اراد بخروجها عن ملكه انه قطع تصرفه
فيها كما ينقطع التصرف بالارث والبيع فليس الأمر كذلك بل له فيها ملك
خاص فله ان يحفظها ويبدلها ويقسم لحمها ويهدي ويتصدق
وبأكل هذه الهدى يملكه من أضحيته ولا يملكه من أضحية غيره قلت
واذا كان الهدى والأضحية قد تعينا هدياً وأضحية وقد سوغ الامام
المبادلة بينهما بخير منهما بعد تعينهما فدل ذلك هذا تجوز المبادلة بالأوقاف
فقد رجحان المصالح المسوغة ذلك من غير اشتراط تعطل كاهن في الهدى
والأضحية والمجامع بينهما ما يشترك فيه الهدى والوقف من التعيين
والصرف الى الجهة وقصد الطاعة وتحريم البيع هذا من غير إقامة
عوض عن الأصل وهذا ظاهر قال قيل كيف جاز الاستبدال بالوقف وسوغ
المناقلة به من غير تعطل الانتفاع في مذهب أحمد وقد قال للزني في كتاب
الوقف واذا خرب الوقف ولم يزل شيئاً يبيع واشتري بتمه ما يورث على اهل الوقف
وجعل وقفاً لأول فشرط لجواز بيعه خرابه وعدم رده شيئاً من الربح
وقال ايضا في كتاب الجهاد واذا حمل الرجل على الذابفة فاذا رجع من الغزو
فهي له الا ان يقول هي حبس ولا يجوز بيعه الا ان يصير في حال لا يصلح للغزو
فبيع ويصير في حبس آخر وهذا ايضا منوط بالبيع ضعيف الى المفهوم من
السابقين من كلامه في كتاب الوقف وقال الشيخ مؤلف الدين في كتاب المعنى
فصل وان لم تعطل منفعة الوقف بالكلية لكن تلت وكان غيره انفع
والكفر دأ

لا يملك الا بالاصل والعلل صحاحه
مطابق بالبيع يضاف الي

والكفر دأ على اهل الوقف لم يجز بيعه لأن الأصل تحريم البيع والانتفاع بالضرورة
صيانة المقصود الوقف عن الضياع مع امكان تحصيله ومع الانتفاع وان
قل ما يضييع المقصود اللهم الا ان يبلغ في قلة النفع الى حد لا يعد نفعاً
فيكون وجود ذلك كعدمه وقال في كتاب المقنع والوقف عقد لازم لا يجوز
فسخه باقالة ولا غيرها ولا يجوز بيعه الا ان تعطل منافعه فيبيع ويصرف
ثمنه في مثله وكذلك الفرس الحبس اذا لم يصلح للغزو بيع واشتري بثمنه
ما يصلح للجهاد وكذلك المسجد اذا لم ينتفع به في موضعه وعنه لا يباع المساجد
بحال لكن تنقل اليها الى مسجد آخر ويجوز بيع بعض آتته وصرفه في عمارة
وكذلك ذكر في كتاب الكافي وكتاب العدة وقال صاحب الحرر ومن التفت الوقف
لزمته قيمته تصرف في مثله ولا يجوز بيعه الا لتعطل نفعه كفرس حبس عطب
او حانوت مسجد خرب ولم يوجد ما يعمره فيبيعه الناظر ويصرف ثمنه في مثله
وكذلك المسجد اذا لم ينتفع به في موضعه وكذلك ذكره قبلهما صاحب المستزب
وذكره ابن ابن موسى قبله وغيره والاء وقال صاحب الرعاية وما بطل نفعه
كفرس عطب او لم يصلح للغزو وحانوت خرب ولم يكن عمارة فبطل وقفه
عليه بيعه قلت ان ملكه وقيل بل لناظره وصرف ثمنه في مثله او غيره مثله
وما وقف على سبيل الخير فلا مانع النفقة عليه من بيت المال وبيعه وصرف ثمنه
في مثله فشرط لجواز بيعه عطب الفرس وخراب الحانوت وقال اللال في كتاب
المجامع الكبير اخبرني جعفر بن محمد بن يعقوب بن يحيى ان حدتهم ان ابا عبد الله
احمد بن حنبل قال في الوقف اذا كان في حال لا ينتفع به بيع وجعل ثمنه في مثله
انتهى كلامه فشرط لجواز بيعه كونه في حال لا ينتفع به فدل مفهوم كلامه على انه
لا يباع اذا كان في حال ينتفع به فيها قال اللال واخبرني أحمد بن محمد بن مطهر
حدثنا ابو طالب انه سمع ابا عبد الله قال في الوقف لا يغير حاله الذي وقف
ولا يباع الا ان لا ينتفع منه بشئ فان كان لا ينتفع منه بشئ يبيع واشتري مثله
آخر



Copyright

University

آخر قال واخبرني محمد بن ابي هارون ان مثنى الانباري حدثهم قال وضعت
 عند ابي عبد الله رقيقة فقلت انظر فيها واكتب للجواب في رجل كان والده
 وقف ارضا واسندها الى رجل يقوم بها وقال ان حدثت بها حدثت قام
 بها ولدي وهي باثرة لا ترد شيئا هل ترى لولد هذا الموقف لها ان يبيعها
 ويشترى منها ارضا يعمل بوقفها ايضا فكتب اذا كانت قد بارت فليس
 عندي به باس ان يبيعوها ويشترى منها غيرها فيقفوها على ما كانت عليه تلك
 وقال الخلال اخبرنا ابراهيم المروزي انه سأل ابا عبد الله عن الفرس الحبس
 يعطب ولا يصلح قال لا ارى ان يصير للطحين ويؤخذ منه فهد في مثله وهكذا
 الموقف اذا خرب ولم يرد شيئا يباع ويصير في وقف مثله قال واخبرني المروزي
 في موضع آخر قال قيل لابي عبد الله في رجل وقف ضيعة على ابواب البروق
 خربت فافترس وليس ترد شيئا قال ان كنت تعلم انها لا ترد شيئا وانها تبقى
 قاري ان يستعملها في شيء يرد على الذي على المشي في ابواب البروق فاشترى
 خرائقها وقفها عوضا عن هذه الضيعة قال ان كان على ما يقول انها لا ترد
 شيئا وقد بقيت فيج مثل الفرس الحبس اذا عطب يباع ويصير في وقفه في
 فرس آخر قال واخبرنا المروزي في موضع آخر قال قيل لابي عبد الله ان رجلا
 وقف وقفا على قيس وقد خرب فترى ان يبيعه ويشترى ما هو اعز منه يرد على
 المساكين قال اذا كان قد خرب وليس يرد شيئا يباع ويصير في وقف مثله قال
 الخلال واخبرني حرب قال سئل ابي عبد الله عن بيع الحبس قال اذا كان فرسا لا يركب
 ولا يلتفع به يبيع وجعل ثمنه في حبس قال واخبرني محمد بن علي حد ثنا صالح
 ج واخبرني جعفر بن محمد بن يعقوب بن ميثان حدتهم ج واخبرني احمد بن محمد
 بن مطر ورواي محمد بن يحيى ان ابا طالب حدتهم ج واخبرني الحسن بن الهيثم
 ان محمد بن موسى بن مشيخ حدتهم ج واخبرني محمد بن علي قال حدثنا هذا
 ج واخبرني موسى بن اسماعيل حد ثنا محمد بن احمد الاسدي حد ثنا ابراهيم
 بن يعقوب

ط كذا بالاصل ولعل قوله
 ان حدثت به الى ابي هارون
 بالمرحوم الذي اسند اليه
 النجاشي

نعم

ان يعقوب

ابن يعقوب عن اسماعيل بن سعيد وبعضهم يزيد على بعض انهم سمو ابا عبد الله
 قال في الحبس لا يصلح ان يبيعه الا من علة فقلت ما العلة فذكر الدابة
 فلا يلتفع بها فلا باس ان يتباع ويشترى صلح منها وقال اسماعيل بن سعيد
 الا ان يكون تضعف وتعجب فتباع وتجعل في مثله وقال محمد بن موسى
 تعجفت اصابعها عورا وشي لم يقدر ان يغزى عليها وقال ابراهيم بن مكرم
 لا يقدر ان يغزى عليها ويصلح ان يطحن عليها فتباع وتجعل في وقفها
 وقال ايضا اخبرني منصور بن الوليد حد ثنا علي بن سعيد قال سئل ابي عبد الله
 عن بيع دواب السبل وما تعجب في الرابطة فيبيعه الا ان تكون بحال لاء
 يلتفع بها ولا يغزى عليها قال الخلال ايضا كتب الى احمد بن الحسين عن الموصل
 حد ثنا الحسين بن محمد عن ابيه عن ابي عبد الله قال الحبس لا يتباع الا من علة والعلة
 ان يقدم فلا يصلح للغزو وتباع ويجعل ثمنه في سبل الفرس يحبس ايضا ان
 امكن ان يشتري ثمنه فرس اشترى وجعل حبسا ولا يجعله في دابة تكرب
 حبسا فان لم يتم في ثمنه دابة وان كان خمسة دنانير او اقل يجعل في ثمن دابة
 حبس في هذا الحكمي عن كثير من اصحاب وهذه الروايات المنقولة عن العلم
 مع تراها تدل على ان حبس البع والبيادلة بحال التعطل عن التفع وعدم
 الصلاحية للغزو في الفرس الحبس وعدم الجدوى من المخل وانما لا يبيعه
 ولا الاستبدال بها مع عدم تعطلها وصلاحيته لما حبست له وان كانت
 ناقصة ومع وجود ربيعها او بيعها وان قل وهو خلاف المنقول سالفنا
 قيل كثير من هذا الكلام دل بطريق المفهوم كقول الخليل في كتاب الوقف
 فانه دل بمفهومه لا بمنطوقه وكذلك نفس الامام احمد في رواية ابن حبان
 دل بطريق المفهوم ايضا ومنه ما خرج التفسير في جواب السؤال كما
 اثنى به الامام احمد في رواية مثنى فانه سألوه عن ارض بارت وهي لا ترد شيئا
 فكتب اذا كانت قد بارت فخرج التفسير جوابا للسؤال وكذلك رواية المروزي

ابن يعقوب عن اسماعيل بن سعيد وبعضهم يزيد على بعض انهم سمو ابا عبد الله

صاحب

Copyright

University

حين سأل عن الفرق بين الحسين بن علي بن أبي طالب فقال لا يصلح للفرق فقله وكذلك الوقف
 إذا خرب مفهوم خرج جوابا للسؤال في واقعة معينة وما كان مفهوم ما خرج
 منطوقه جوابا للسؤال فإنه لا يتعلق عليه حكم المنع بحال وما دل من هذه
 الروايات بطريق المفهوم المقصود فالروايات السابقة مقدمة عليه وما
 دل من هذه الروايات بطريق النصيص والمنطوق فيقال المسألة على
 قولين قول في مذهبه وروايتين عنه ككثير من مسائل غيره فروع مذهبه
 التي فيها قولان عنه (أحداهما الجواز والثاني بالمنع فالرواية لم تختلف عنه
 في جواز بيع الوقف غير المساجد عند تعطله ولا اختلاف فيما علمته في تحويل
 المساجد لأجل المصالح التي ذكرها ولقوله إذا أراد منفعة الناس كما ذكرناه
 عنه في أول الكتاب واختلفت في بيع الأوقاف والاستيلاء بها مع عدم
 تعطيلها بل مجرد رجحان البدل عليه والخوف من نقصه كما تقدم أو ضعف
 أهل الوقف عن القيام بمصالحه أو لظهور المصلحة كما ذكرناه من كلامه ولقوله
 في الجواز المتبع من العمل أنه يباع فالمحقق أنه يبيع لأجل ذلك روايتين عنه
 أحدهما المنع وحكمهما مذكور في كتاب المغني وغيره من الكتب المتأخرة وإنما
 يكن النص من أحمد بالمنع موجباً في هذه الكتب والثانية الجواز كما ذكرناه
 من مذهب أبي يوسف ورواية عن محمد بن الحسن وغيرهما أيضاً كما اشتمل عليه
 أول الكتاب فالشيخ موفق الدين حكى المنع وتناول رواية الشيخ والجمهور كما تقدم
 ولم يكن عنده كثير من نصوص الجواز فقلنا ما يقع من رد إلى القاعدة المستقرة
 عنده أن الوقف لا يباع إلا بحالة تعطله ولا يستبدل إلا في تلك الحالة ونابغ
 على المنع جماعة من أهل المذهب والروايات الدالة على الجواز نصاً وتنبهاً
 كما ذكرناه وقد كان بعض مشايخنا يقول ليس عن أحمد نزاع فيما علمه في جواز المبادلة
 ولم يحط بروايات المنع عليها وهذا مثل كثير من مسائل الخلاف إذا ظهر الزام
 الجهم فيها قولان فيختار كل قول طائفة من أصحاب الروايتين في وجوب
 الج

الجهم في قولين أي حنفية اختار أحدهما أبو يوسف والأخرى محمد وكذلك مالك
 والشافعي وغيرهما يقع روايات وأقوال وينص كل طائفة قولاً ويحذف عليه
 وهذا شأن المصالح الاجتهادية والمسائل الفروعية المصحح الثالث إقامة
 الدلائل على جواز هذه المناقضة والمبادلة وهو من أوجه أحدها أن أمير
 المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه أمر عبد الله بن مسعود بخيريل المسجد الجامع
 بالكوفة ونقله فحوله عبد الله وصارت عروسة المسجد الأول سوقاً للتجارين فروى
 صالح بن أحمد في مسأله حدثنا أبي أبو عبد الله أحمد بن حنبل قال حدثنا يزيد
 ابن هارون حدثنا السعدي عن القاسم قال لما قدم عبد الله بن مسعود
 كان سعد بن مالك قد بنى القصر وأخذ مسجداً عند أصحاب التمر فأنقب
 بيت المال فأخذ الرجل الذي نقبه فكتب فيه إلى عمر بن الخطاب فكتب عمر أن لا
 تقطع الرجل وأنقل المسجد وأجعل بيت المال في قبلته فإنه لن يزال في
 المسجد مصلي فنقله عبد الله في هذه الحطة قال صالح قال أبي قال
 إن بيت المال نقب في مسجد الكوفة فجعل عبد الله بن مسعود موضع التمر
 اليوم في المسجد الصحيح قلت القاسم هذا الذي رواه القصة هو ابن
 عبد الرحمن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود فبعد الله حجة وهو أبو
 عبيدة والده لم يدركا ابن مسعود بل توفي ابن مسعود أو كان لا يجلس
 أشهر لكنه من أثبت المراسيل فإن القاسم من أعلم الناس بحال جده وأمره
 وشأنه ولا يطلق هذا الاطلاق إلا بعد تحقيقه وعلمه وشهره هذا الأمر
 ومثل هذا المرسل يقول به جمهور أهل العلم أما أبو حنيفة ومالك وأحمد
 في المشهور عنه فظاهر ورجح بعض المالكية والحنفية مطلق المراسيل الثابتة
 على المسندات من أخبار الأحاد ذكر ذلك عن بعض المالكية أبو عمر بن عبد الله
 الجرمي الرازي بالقصة المقتضى كثرة من أخبروا وظهر بصديقه قطعاً بخلاف
 غيره وأما الشافعي فإنه يقبل المرسل فيما إذا استند بغيره أو أرسله غيره
 مروى

كتاب
 جامع
 المسائل
 الفروعية
 المصحح

Copyright

University

يروي عن شيخ مرسله او اعتضد بقوله صحابي او اكثر اهل العلم او كما
 ذكر اسيل سعيد بن المسيب وهذا قد اعتضد بقول طائفة من الصحابة
 كما ذكره ^{في} اعتضد بدلائل شرعية ايضا فاننا ان شاء الله تعالى. ^{والله} ما من
 يقبل مراسيل التابعين وتابعيهم كاهو قول ابن ابان وغيره فظاهر فخر ان
 مثل هذا المروسل لا ينزع الجهر في قبوله وصحة الاحتجاج به. واما يزيد بن
 هارون شيخ الامام احمد فسيد من سادات المسلمين وشيخه عبد الرحمن
 المسعودي فخليل المقدار قال الامام ابو الفرج ابن الجوزي اتفقوا على
 انه ثقة توفي سنة ستين ومائة سمع القاسم بن عبد الرحمن وسليمان بن كليل
 وعاصم بن يزيد وغيرهم روى عنه الثوري وشيخه وابن عيينة ومروكج
 وزيد بن هارون وغيرهم قال الاثرم سئل ابو عبد الله احمد بن حنبل
 عن ابي العميس وعبد الرحمن المسعودي ايها احب اليك فقال كلاهما
 ثقة المسعودي وعبد الرحمن اكثرهما حديثا ^{في} هو اخوه قال نعم قيل له هما
 من ولد عبد الله بن مسعود او من ولد عتبة فقال هما من ولد عبد الله بن عتبة
 بن مسعود وقال رجل للمسعودي انك من ولد عتبة بن مسعود فغضب وقال
 انما من ولد عبد الله بن مسعود وقد كان حدث به تغير اخيرا وقد قال احمد
 وغيره من روى عنه في زمن المهدي فهو قبل تغيره ^{من} زيد من اقدم اصحابه ^{قليل}
 عنه وهذه الواقعة اشتهرت بالحجاز والعراق والصحابة متواترون فلم ينقل انكارها
 ولا الاعتراض فيها من احد منهم بل ^{في} عمر هو الخليفة الاكرم وابن مسعود هو المأمور
 الناقل فدل هذا على شياع القصة وعلى الاقرار عليها والرضى بموجبها قال
 الامام ابو الوفاء بن عقيل في كتاب المفردات وهذا كان مع توفير الصحابة ولما
 ينكر احد ذلك مع كونهم لا يسكنون عن انكار ما بعدونه خطأ لانهم انكروا
 على غير النبي عن المغالات في الصدقات حتى ذكرت له امراته قوله تعالى او آتيت
 احدا من قنطارا ورووه عن ان محمد الحامل وقالوا ان جعل الله لك علم
 ظهورها

ظهورها سبيلا فاجعل لك على ما في بطنها سبيلا واغرضوا على عثمان في
 اتمام الصلاة حتى الرجل يحل في بلد فيه اهله وما رضوا عليها حين راي بيع
 اهلها الا اولادها لو كان نقل المسجد منكرا كان احق بالانكار لانهم اظهروا
 فيه شناعة انتهى كلامه فان قيل ليس في الاثر الا انهما اخذا ومسجدا اخر
 وهذا لا يمنع منه قيل قد اسرهم عن بنقل المسجد الاول فقال انقل المسجد
 وفيه وصار المسجد الاول سوقا للتجارين فدل على انه نقل فزال مسجد المسجد
 عن الاول بنقله الى مكان آخر فالبقعة الاولى وان كانت أرضا لا تنقل فقد
 نقل منها مسجد المسجد وحكمه فلم يجعلوه بعد نقله مسجدا فزال حكم
 المسجد عنه الى البقعة الاخرى وهذه حقيقة الاستبدال والمناقلة
 وهذا الاثر كما انه يدل على صانع بيع الوقف عند تعطيل نفعه فهو دليل
 ايضا على جواز الاستبدال عند رجحان المبادلة ولأن هذا المسجد لم يكن نفعه
 متعللا وانما ظهرت المصلحة في نقله كحراسة بيت المال الذي جعل في قبلة
 المسجد الثاني ومن قال ببيع الوقف عند تعطيله ولم يقل بالاستبدال به
 عند ظهور مصلحته مستدلا على البيع بهذه الاثر فقد اخرج باليسر له فيه
 حجة مخصوص مدحها لان عادل الاثر عليه من النقل لظهور المصلحة لا يقول
 به وما يقول به من التعطيل ليست صورة الدليل وهذا الدليل من اقوال
 بعض الصحابة واقوال التابعين لعدم نقل التكليف وان كان من العلماء من
 نازع في كونه اجماعا او حجة لا اجماعا او الفرق بين ذلك صادر من الامام
 فيكون حجة او من غيره فلا يجزى به او عكسه على اقوال معروفة في اصول الفقه
 وهل ذلك مختص بالصحابة او عام في كل مجتهد انتهى قوله في عصره لم ينكر
 على قولين للعلماء ايضا فصار الى العلماء يتجوزون بامثاله في المصنفات وما راجع
 المناظرات قال فخر الدين الرازي لعل نصف اصول الفقه ^{في} هذا الدليل
 كتحصيل العلم وان العلم المختص من حجة وانه يختص بخبر الواحد
 وقول

King Saud University



Copyright

University

وقبول خبر الواحد والقول بشرعية القياس وإن الراسيل حجة وضعف أبحاثها
 الإحتجاج بهذا النمط من الأدلة ثم أثبت القطع بخبر الواحد بناء عليه وثبت
 القول بالقياس بناء عليه وأثبت القول بالقياس بناء عليه وأكثر الناس ردا
 لهذا النوع من الدليل هو أبو محمد بن حزم ثم رآه أضطر إلى مواضع كثيرة في
 كتابه إلى البناء عليه وكذا سيف الدين الأمدى وغيره إذا تكلموا في خصوص
 المسألة قد يعترضون عليه وإذا أثبتوا خبر الواحد أو القياس أو غيره ذلك كان
 مما يعتد عليه هذا النوع من الاستدلال طعن في أدلة القياس الفقهي المتنازع
 فيه كما هو مقرر في موضعه وأما التفهيمات فأحتاج العلماء بهذا النوع أكثر
 من أن يضبطوا لولا مخافة الإطالة لذكرنا طوائف من الفرائض وغيرها
 من الأحكام والله أعلم. الوجه الثاني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
 لعائشة لولاخذنا من عهد قومها بالجاهلية لنفرض الكعبة وقبر هاشم
 وأدخل فيها من الحجر ستة أذرع فأخرج البخاري ومسلم في الصحيحين عن
 أنس عن عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق ويعرف بابن أبي عتيق
 أنه أخبر عن عبد الله بن عمر عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم أن
 النبي صلى الله عليه وسلم قال لها ألم تري أن قومك حين بنوا الكعبة اقتصروا
 عن قواعد إبراهيم فقلت يا رسول الله ألا تردنا على قواعد إبراهيم فقال رسول
 صلى الله عليه وسلم لولاخذنا من قومك بالكفر فقلت فقال عبد الله بن عمر
 إن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله صلى الله عليه وسلم ما أراه أن رسول
 صلى الله عليه وسلم ترك استلام الركبتين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتم
 على قواعد إبراهيم وفي حديث بكير بن الأشج عن أنس قال سمعت رسول
 صلى الله عليه وسلم يقول لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية أوقال بكفر لأنتقت
 أكثر الكعبة في سبيل الله وجعلت بابها بالأرض ولأدخلت فيها من الحجر أربعة
 الشجان أيضا من حديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت قال لي
 رسول الله

رسول الله صلى الله عليه وسلم لولاخذنا قومك بالكفر لنقضت البيت
 ثم لبنته على أساس إبراهيم فان قرشنا استقصرت ببناءه وجعلت خلفا
 قال هشام يعني بابا وأخرجه أيضا من حديث الأسود بن يزيد عن عائشة
 قالت سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الحجر من البيت قال نعم قلت فما
 بالهم لم يدخلوه في البيت قال إن قومك قصرت بهما النفقة قلت فما شأن
 بابيه مرتفعا قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من شاءوا ويمنعوا من شاءوا ولا
 إن قومك حديث عهد بجاهلية فآخا أن تنكر قلوبهم أن أدخل الحجر
 في البيت وإن الصن بابيه في الأرض. وأخرجه البخاري عن حديث
 يزيد بن زريع عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة
 لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم فدخلت فيه
 ما أخرج منه والصقته بالأرض وجعلت له بابين بابا شرقيا وبابا غربيا خلفت
 به أساس إبراهيم فذلك الذي حمل ابن الزبير على هدمه قال يزيد وفي حديث
 ابن الزبير حين هدمه وبناه وأدخل فيه من الحجر وقد رأيت أساس إبراهيم عليه
 السلام بحجارة كأسمحة الأبل قال جرير بن عبد حازم فقلت له يعني ليزيد
 ابن رومان أين موضعه فقال أريكم الآن فدخلت معه الحجر فاشارة لي
 فقال ههنا قال جرير فخررت من الحجر ستة أذرع وأخرجه مسلم
 حديث سعيد بن مسروق قال سمعت عبد الله بن عمر يقول حدثني خالي
 يعني عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة لولا أن
 قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت الكعبة فالصقتها بالأرض وجعلت
 لها بابا شرقيا وبابا غربيا وزدت فيها ستة أذرع من الحجر فان قرشنا

King
 King
 King

في الأصل مكانة الباب من
 جهة قريش ورواه جردون المصنف
 لا يروى هذا الوجود في غيره
 خلاصه من حديث ابن رومان



قال لما احترق البيت زمن يريد بن معاوية حين غزاها أهل الشام فكان
من أمره ما كان تركه بن الزبير حتى قدم الناس الموسم يريد أن يخرجهم أو يخرجهم
على أهل الشام فلما صد الناس قال يا أيها الناس أشيروا علي في الكعبة
أنقضها ثم ابني بناءها أو أصلح ما وهى منها قال ابن عباس فاني قد فرقت
بين رأيي فيها رأي أن تصلح ما وهى منها وتدع بيتا أسلم الناس عليه وحجارا
أسلم الناس عليها وبعث عليها النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابن الزبير لو كان
أحدكم احترق بيت ما رضى حتى يحده فكيف بيت ربكم اني مستخير ربي فلا تاتوا
شعرا ثم على رأيي فلما مضى لثلاث جمع رأيي على أن ينقضها فاجتمعوا الناس أن
يقولوا يا أولي الناس بصعد فيه أمر من السماء حتى يصعد رجل فالتى منه حجارة
فلما لم يبق الناس أصابه شيء تابعوا فنقضوه حتى بلغوا بقايا الأرض فجعل ابن الزبير
أعمدة فستر عليها الستور حتى ارتفع بناؤه وقال ابن الزبير اني سمعت عائشة
تقول ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تروا أن الناس يحدث عهدهم بكفر وليس عندي
من النفاق ما يقوي على بئانه لكن ادخلت فيه من الخرجين اذرع ولجعلت لها بابا
يدخل الناس منه وبابا يخرجون منه قال فانا اليوم أجد ما اتفق ولست أخاف الناس
قال فزاد فيه خمسين اذرع من الخرج حتى أبقي أساطير الناس اليه فبنى عليه البناء وكان
طول الكعبة ثمانين عشرة ذراعا فلما زاد فيه استقصى منه فزاد في طوله عشرين
وجعل له بابين أحدهما يدخل منه والآخر يخرج منه فلما قتل ابن الزبير كتب
الحجاج الى عبد الملك بن مروان يخبره بذلك ويخبره ان ابن الزبير قد وضع البناء
على أس نظرا اليه العدول من أهل مكة فكتب اليه عبد الملك انا السنان
تطليح ابن الزبير في شيء اماما زاد في طوله فافقه واماما زاد فيه من الخرج فوه
الى بناءه وسد الباب الذي فتحه فنقضه واعاده الى بناؤه وأخرج مسلم أيضا
من حديث عبد الله بن عبيد بن عمير والوليد بن عطاء عن الحارث بن عبد الله
ابن ابي ربيعة قال عبد الله بن عبيد وقد الحارث بن عبد الله على عبد الملك
ابن مروان

ابن مروان في خلافته فقال عبد الملك ما اظن انا يا خبيب يعني ابن الزبير مع
من عاشت ما كان يزعم أنه سمعه منها قال الحارث بن ابي انا سمعته منها قال
سمعتها تقول هكذا قال قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قومك
استقصروا من بنيان البيت ولو لاحد اثة عهدهم بالشرك أعدت ما كروا
منه فان يد القومك من بعدي أن يبنوه فلهي لأريك ما تركوا منه فلما رواها
قريباً من سبعة اذرع هذا حديث عبد الله بن عبيد وزاد عليه الوليد بن
عطاء قال النبي صلى الله عليه وسلم ولجعلت لها بابين موضوعين في الأرض
شرفاً وغريباً وهل تدري لم كان قومك رفعوا بابها قالت قلت لا قال تروا
ان لا يدخلها الا من ارادوا فكان الرجل اذا هو اراد ان يدخلها يدخونه
يرتقي حتى اذا كان ان يدخل دفعوه فسقط قال عبد الملك الحارث انت سمعتها
تقول هذا قال نعم قال فكتبت ساعة بعصاء ثم قال وددت اني تركته وما جعل
واخرجه ايضا من حديث حاتم بن ابي صفيرة عن أبي قرعة ان عبد الملك بن
مروان بنى ما هو بطول البيت اذ قال قاتل الله ابن الزبير حيث يكذب على أمر
المؤمنين يقول سمعتها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عائشة
لو لاحد ثمان قومك بالكفر انقضت البيت حتى لا يرد فيه من الخرجان قومك
فصروا في البناء فقال الحارث بن عبد الله بن ابي ربيعة لا نقل هذا يا ابن الزبير
فانا سمعت أم المؤمنين تحدث هذا قال لو كنت سمعته قبل ان اهدمه لتركته
على ما بنى ابن الزبير فبهذا اذكر بناء الكعبة والتعليل عن النبي صلى الله عليه وسلم
بالعزم على ما ذكره صلى الله عليه وسلم من حد ثمان عهدهم بالكفر وهو من حديث
البخاري ومسلم مما اتفقا عليه وما انفرد به أحدهما عن الآخر وذكر ابن اسحاق
انها كانت رضماً يعني الكعبة في قديم الزمان السالف قال السهيلي والرضم أن
تتخذ التجارة بعضها على بعض من غير ملاط قال وقوله فون القامة كلام
غير مبين لقد اراد رفعها اذ ذلك قال وذكر غير ابن اسحاق أنها كانت تسعة
اذرع

King Saud Univ

Copyright

University

الاذرع من عهد اسماعيل ولم يكن لها سقف فلما بنتها قريش قبل الاسلام زادوا
 فيها تسعة اذرع فكانت ثمانية عشر ذراعا ورفعوا بابها على الارض لا يصعد
 اليها الا في دوح قال السهيلي واول من عمل لها غلقا نج ثم لما بناها ابن الزبير
 زاد فيها تسعة اذرع فكانت سبعا وعشرين ذراعا وعلى ذلك هي الآن قال وكان
 بنائها في الدهر خمس مرات الاولى حين بناها شيت بن آدم عليه السلام والثانية
 حين بناها ابراهيم صلى الله عليه وسلم على القواعد الاولى والثالثة حين بنتها قريش
 قبل الاسلام بخمسة أعوام والرابعة حين احترقت في عهد ابن الزبير بشرة طارت
 من ابي قبيس فوقعت في ستارها فاحترقت وقيل ان امرأه ارادت ان تجرها
 فطارت شرة من الجمر في ستارها فاحترقت قال السهيلي ايضا فهدمها
 ابن الزبير حتى انقضى القواعد ابراهيم صلى الله عليه وسلم فخرم ان يزيد رافق
 الحفر فحرقوا حجرها فراقوا تحتها نار وهو لا افرعهم فامرهم ان يقرروا القواعد
 وان يبنيوا من حيث انتهى الحفر قال وفي الخبر انه سترها حين وصل الى القواعد فظن
 الناس بظلك الاستار فلم يخل قط من طائف حتى القلعة ذكر ان يوم قتل ابن الزبير
 واشتد الحرب واشتغل الناس فلم ير طائف بطون الكعبة الا جمل بطون بها
 قال والمرة الخامسة حين بناها الحجاج بن عبد الملك قال والحارث الذي وقد علم
 هو المعروف بالقباع وهو اخو عمر بن ابي ربيعة الشاعر قال وقد قيل انه بني في ايام
 جدهم مرة او مرتين لان السجيل قد صدع حائطه ولم يكن ذلك بنيانا وانما كان
 اصلا لما وجر منه قال وقد قيل ايضا ان آدم هو اول من بناها ذكره ابن اسحاق
 في غير رواية البكاء وقيل كانت الكعبة قبل ان يبنوها شيت عليه السلام من افرق
 حمراء بطون بها آدم ورائس بها لانها انزلت اليه من الجنة وكان قد حج اليها
 من الهند قلت في الصحيحين من حديث ابن ذر قال قلت يا رسول الله اعجب
 وطلع على وجه الارض قبل قال المسجد الحرام قلت ثم ماذا قال بيت المقدس
 قلت ثم بينهما قال اربعون سنة وقوله تعالى ان اول بيت وضع للناس للذي بمكة

في مكة قوله ان اول بيت مبارك وضع على الارض وهذا قول علي
 رضي الله عنه وقيل هو اول البيوت وضعا على الاطلاق وحديث ابن ذر صرح
 بكونه اول المساجد ووجه الاحتجاج من هذه الاحاديث ان عمارة البيت
 الذي هو اشرف المساجد بين الرسل صلى الله عليه وسلم انه لو لا المانع
 من جده ثابن عهد القوم كما ذكره في موضعها وغير موضعها وهيئتها طولها وارتفاعها
 من الحجر والصاقل بابها بالارض فدل ذلك على مساع مطلق الابدال في
 الاعيان الموقوفة المصالح الراجحات فان قيل انما كان النبي صلى الله عليه وسلم
 نازما على تغييرها لولا المانع الذي ذكره بناء على انها وضعت على قواعد ابراهيم
 فكان ردها الى البناء الاول واجبا لكونه مخالفا لقواعد ابراهيم قيل الجواب
 من وجهين احدهما انه لو كان كذلك لوجب التغيير ولم يكن النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم بقوله فلما اقره دل على جواز الاقرار بالمصلحة وجواز التغيير للمصلحة فانها
 كان اول المأمورية ولهذا اختلف في ذلك بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم
 فصار ابن الزبير كما ذكرناه وطائفة الى ان تغييره اصح وذهب ابن عباس
 كما ذكرناه الى ان اقراره اصح وهو الذي استقر عليه امر الناس كامن عليه ملك
 والتاخي والثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فيما أخرجه مسلم كاسي قال
 بدا القومك بعدي ان يبنوه فلهي لأريك ما تركك منه فاراها قريبا من سبعة
 اذرع فقوله صلى الله عليه وسلم ان بدا القومك بعدي دليل صريح في جواز التغيير
 وجواز عدمه اذ لو كان واجبا لامر به فلم يقل فان بدا القومك تعلم ان ذلك كان
 معلقا على الراجح من المصلحتين في التغيير وعدمه وذلك برفع الوجوب والله اعلم
 الوجه الثالث ان العناية بخيرها كثيرا من بناء مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وايدلوه
 بإمكان منه للمصلحة الراجحة في ذلك قال ابو داود حدثنا محمد بن يحيى بن فارس
 ومجاهد بن موسى وهو اتم فالاحد ثنا يعقوب بن ابراهيم قال حدثني ابي عن
 صالح قال حدثنا نافع ان عبد الله بن عمر اشبهوا المسجد كان على عهد النبي صلى الله عليه وسلم

King



لا كذا ما لم يزل ويدل القصاص
 فاجابها كان اولي فهو المأمورية

Copyright

University

عليه وسلم مبنيا باللبن والجريد وعمده وقال مجاهد عمده خشب النخل فلم يرد
 فيه ابوبكر شيئا وزاد فيه عمرو بنان على بناءه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 باللبن والجريد واعاد عمده وقال مجاهد عمده خشبا وغيره عثمان وزاد فيه زيادة
 كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عمده وقال مجاهد عمده
 من حجارة منقوشة وسقفه بالساج قال مجاهد سقفه بالساج قال ابوداود
 القصة الجص قال ابو القاسم السهمي وجعل عثمان قبلته من الحجارة فلما
 كانت ايام بني العباس بناء محمد بن جعفر المسمى بالمهدي ووسعها وزاد فيه
 ذلك في سنة ستين ومائة ثم زاد فيه المأمون بن الرشيد في سنة ثنتين ومائة
 واثنتين بنيا به ونقش فيه هذا اما امر به عبد الله المأمون بن الرشيد ثم لم يبلغنا
 ان احد اغيروه شيئا ولا احد في عمارة انتهت كلامه قلت وهذه تغييرات
 الهيئته بنينا في آخر من الحجارة والساج وتبدلت الالة المخوفة اولها للصالح
 الراحم من فعل امير المؤمنين محمد بن الخطاب وامير المؤمنين محمد بن عثمان بن عفان
 ثم زاد للمهدي وغير بعض الهيئته ثم المأمون ولم يبق الا نكار هذا عن احد من
 العلماء مع وجود الصحابة ثم التابعين ثم الأئمة من بعدهم رضوان الله عليهم
 اجمعين الوجه الرابع انه يجوز ابدال جنس المنذر ورواه جرح منه من نزع
 مع كونه واجب الاتباع في مسند الامام أحمد وسنن ابوداود حدثنا موسى
 ابن اسماعيل قال حدثنا حماد يعني بن سلمة اخبرنا حبيب المعلم عن عطاء بن ابي
 رباح عن جابر بن عبد الله ان رجلا قام يوم الفتح فقال يا رسول الله اني نذرت
 ان فتح الله عليك مكة ان اصلي في بيت المقدس مرة ركعتين قال صل هاهنا ثم
 اعاد عليه فقال صل هاهنا ثم اعاد عليه فقال شأنك اذا قال ابوداود
 نحوه عن عبد الرحمن بن عوف عن النبي صلى الله عليه وسلم وله في السنت
 طريق ثالث رواه أحمد وابوداود عن طائفة من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم قال ابوداود وحدثنا محمد بن خالد حدثنا ابو عاصم وحدثنا عباس
 المعبري

المعبري [الغني] حدثنا روح عن ابن جريح اخبرني يوسف بن الحكم بن ابي
 سفيان انه سمع حفص بن عمر بن عبد الرحمن بن عوف وعز وقال عباس
 ابن حنبل اخبرنا عن عمر بن عبد الرحمن بن عوف عن رجال من اصحاب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم بهذا الخبر زاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي بيوت
 محمد ابالحق لوصلت هاهنا لقضي عنك كل صلاة في بيت المقدس
 قال ابوداود ورواه الانصاري عن ابن جريح عن عبد الرحمن بن عوف
 عن رجال من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفي مسند الامام احمد وصحيح
 ابى حاتم عن ابن عباس ان الله احرأه شكت شكوى فقلت ان شغاني الله فلا اخرج
 فلا اصيل في الهيئته المقدس فبرأت ثم تجهزت تريد الخروج فجالت مبرجة
 تسلم عليها واخبرتها بذلك فقالت اجلسي وكلي ما صنعت وصلي في مسجد
 الرسول صلى الله عليه وسلم فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول صلاة
 فيه افضل من الف صلاة فيما سواه من المساجد الا الكعبة قلت قد ذهب
 عامة العلماء كالشافعي وأحمد وغيرهما وابي يوسف وابن المنذر انه اذا نذر
 ان يصلي في بيت المقدس اجزاء الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم وان
 نذر الصلاة في مسجد النبي صلى الله عليه وسلم اجزاء الصلاة في المسجد الحرام
 وان نذر الصلاة في المسجد الحرام اجزاء الصلاة في غيره عند الأكثرين
 وهو مذاهب سعيد بن المسيب ومالك والشافعي وهو مذاهب ابي يوسف
 وحكي عن بعض الأئمة انه لا ينعين شيء للصلاة بخلاف ما لو نذر ان يأتي
 المسجد الحرام او مرة فان هذا يلزمه بلا نزاع واذا ظهر هذا ثبت جواز
 استبدال الجنس المنذر وغيره من نزع وكذلك الاعيان الراجعة التي
 تعين كالهدايا والضياع والوكالات في الزكوات اذا وجبت بنت مخاض فادى
 بنت لبون او رجب عليه بنت لبون فادى حقها ويتناول في مناه الأئمة ان
 الموقوفات اذا ظهرت مصلحة الاستبدال بها على غيرها فانه قلت فون يابن
 ما وجب

King
 and
 Queen

فقال جعفر بن محمد عن ابي حنيفة
 وقال الجرجاني

Copyright

University

واجب في الذمة من الأفعال والأعيان وبين ما ينشخص وتعين واستقر
 بوجوب ابدال الجسد بما في الذمة لاني الخارج المتخصص وليس ما قبله
 قلت لا فرق بينهما فان ما وجب في الذمة وان كان مطلقا من وجبه فهو
 مخصوص متميز عن غيره بالاوصاف المعينة فيه ولهذا لم يكن له ابدال
 به وانه بلا نزاع بين العلماء ويجوز ابداله بالواجب مع كونه متميزا موصوفا
 ومطلقا شاملا كما ذكرناه فان قلت ابدال الصلاة في المسجد الأقصى بالصلاة
 في المسجد الحرام ابدال لواجب بتسبب العبد في ايجابه على نفسه فلم قلت
 ان ما اوجب الشارع ابتداء في الأعيان من الركوات يجوز ابدالها قلت
 الجواب من وجهين أحدهما ان تعيين الوقف على ارض العبد بسبب منه هو
 وهو وقفه فيها كالتدبير الذي وجب بسبب منه وهو تدبيره وهذا كاف في الإجماع
 على المسألة المتنازع فيها الثاني أنه قد ثبت جواز ابدال السن في الزكاة
 بخبرين منها فخرج ابو داود في السن ورواه غيره حديثي عبد الله بن ابي بكر
 عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمن بن سعد بن زرارة عن عمار بن عمرو بن حزم
 عن ابي بن كعب قال بعثني النبي صلى الله عليه وسلم عندنا فخرت برجل فلما
 قلنا جمع لي ما املك اجد عليه فيه الا بنت مخاض فقلت له ان بنت مخاض فانها
 صدقتك فقال ذلك ما لا يملكه ولا يظهر وما كنت لأقرض الله ما لا يملك فيه
 ولا يظهر ولكن هذه ناقة سميت فخذها فقلت ما أنا بأخذ ما لم أؤمر به فهذا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب فان احببت ان تأتية فتعرض عليه ما عرضت علي
 فان قبله منك قبلته وان رده عليك رددته قال فاني فاعل فخرج معي
 وخرج بالناقة التي عرضت علي حتى قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فقال يا نبي الله انما فرسك لأخذ من صدقة مالي فجئت له مالي ففرماني
 ما علي الا بنت مخاض وذلك ما لا يملك فيه ولا يظهر وقد عرضت عليه ناقة سميت
 عظيمة لأخذها فابى علي وهما قد جئتكم بها يا رسول الله فخذها فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم

رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك الذي عليك فان تطرعت خيرا جزاك الله فيه وقبلناه
 قال فيها هي عامر رسول الله قد جئتكم بها فخذها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بقبولها ودعا له ماله بالبركة فقد دل الحديث على جواز ابدال السن في الزكاة
 الواجبة بايجاب الله تعالى لا بسبب من العبد بخبرينها دل على استحباب ذلك
 وفعله فلو نذر ان يقف شيئا فوق رايه عليه وخبرائه ساء ذلك وقد اختلف
 الفقهاء في الواجب المتقدم اذا اراده كصدقة الفطر اذا اخرج اكثر من صلح
 فجزء المحذور وهو مذهب ابي حنيفة والثاني واحد من غير كراهة وروي
 عن مالك كراهة ذلك واما الزيادة في الصدقة فانفقوا على جوازها من غير
 كراهة وبسط هذه المسائل موضع آخر والله اعلم الوجه الخامس اخرج
 مسلم في صحيحه وغيره ان رجلا اعتق ستة مملوكين في رهن موته ليس له مال
 سواهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم فجأهم ثلاثة اجزاء وافرغ بيدهم
 فاعتق منهم اثنين وارق اربعة وقال له فولا شديدا اراد ابو داود قال لو
 شهدته قبل ان يدفن ما صليت عليه ووجه الدلالة فيه أنه اذا لم يكن له
 مال سواهم فاعتق غنمه في ثلثهم فقبل الاقراء ثلث الثلث من كل
 واحد والرسول صلى الله عليه وسلم كل هذا الاثنان وجمع هذا الخبر
 في اثنين منهم قصد اكمال التحريم وطلب لعدم تشقيص الحق فحصل
 ذلك الى الوجه الاكمل واذا كان هذا هو الحكم المتعين ايجابا في الايمان
 فلا بد ابدال الأعيان الموقوفة عند رجحان الصلح جواز اولي وأخرى فان
 السعي في اكل المصلحتين وانما المطلوب شرعا والاحكام في الأوقاف
 مشابهة للاحكام في الحق لكون الوقف مشابهة للتحريم قال الشيخ عز الدين
 ابن عبد السلام في قاعدة الحج بين احدى المصلحتين وبين المصلحة الأخرى
 قال والله اشهد ان قال ومنها سارية الحق تحصيل المصلحة الحق وابدال
 حق المرفوع بالقيمة ومنها اعتاق الواقف اذا اقيم ملكه واعتاق الموقوف
 اذا انقضى

King Saud University



Copyright

University

انما نقلنا الملك اليه فانه يستقل تحصيل المصلحة العتق وبذلك ما يشتري بغيره
 الصراية ويجعل وقفا على مصارف الوقف الأصلي ولهذه النظائر كثيرة ولو
 عكس الأمر في تلك لفات أعلى المصلحتين وحصل بعض مصلحة المبدل
 وهذا غير ما لو لم ين تصرف الشرع ولا من تصرف العقل ثم قال فان
 قول الوقف لا يقبل الا انتقاله ولا تكون السراية الا مع قلت لا يقبل
 الانتقال الى نظير مصلحة ما دونها واما ما هو أعلى من مصلحته مع بقاء
 مصلحته في البطل فلا قلت فقد تحقق انتقاله من المصلحتين أولى
 من تركه في نقل الوقف الى جهة التخرير فعلم من هذا ان شيئاً من هذا
 جواز كون الوقف قابلاً للنقل الثاني ان طلب أهل المصلحتين وتحصيله
 أولى من تعطيله فنقل الوقف الى ما هو أولى من مصلحته في جنبه ظاهر
 وهو ملائم للأعد الأصلية الوجه السادس ما احتج به الامام أحمد من
 ان كل التراجيح موقوع الاجماع حيث جوز الأئمة الكبار بل اجمع العلماء على
 جواز بيع ذواب الحبس الموقوفة اذ لم تعد مصلحة الوقف له فالفرس الحبس
 ونحوه اذا عايد عايداً عن الصلاحية للجهاد يجوز بيعه اجماعاً وان كان فيه نفع
 من وجه آخر من انواع الانتفاع من المحل والدوران ونحوه ومن المعلوم ان
 الفرس الحبس ونحوه لو لم يبق فيه نفع مطلقاً لم يمكن بيعه اذ لا يجوز بيع
 ما لا نفع فيه فعلم ان منفعة ضعفته وجاز الاستبدال به بالرجح منه فعلم
 ان ذلك دأب مع رجحان المصلحة في جيل الاستبدال ويحقق هذا الوجه
 السابع وهو ان يقال بيع الأوقاف عند تعطيلها سواء كانت من ذواب الحبس
 او كانت من ذلك وغيره كالعقار ونحوه انما يتبع للمصلحة الواجبة والحاجة الموقوفة
 عليه الى كمال المنفعة تعطيلها هو نقصان منفعتها ولو كان حكم الوقف حكم
 التخرير من كل وجه لم يجوز بيعه لضرورة ولا لغيرها ولم يوجد بدله عند اختلاف
 في جعل وقفاً على جهة كمال يجوز بيع المعتق ولو اضطر سيده الى ثمنه ثم ان

بيعه

بيعه في حقه الموضح لم يكن الامع قلة نفعه لامع تعطيله بالكلية فانه لا يخل
 نفعه بالكلية لم ينقح به أحد لا المشتري ولا غيره وغايته ان تحرب الرعية
 ولا تصح الدابة للكر والفر الذي وقفت عليه وحسبت لاجله في الجهاد
 فيمكن في الأرض ان تؤجر لمن يعمرها اذ لم يوجد متطوع بعمرتها ويمكن
 في الفرس الحبس ان تؤجر لما يحمله امثالها حيث تعطلت عن الصلاحية
 للكر والفرو مع هذا فقد جوزوا بيع الدابة غير مشروط بانتفاء الإيجار
 وجوزوا بيع الأرض غير مشروط بذلك وذلك انه اذا بيع واشترى
 بشئها ما يقوم مقامها فالمصلحة فيه راجحة على مجرد اجارته لمن يعمرها
 له حراً او اجارته لمن يعمرها لهم أما الأول فلان فيه ابداً لا لوقف النفع
 أصلاً واستبعاد الأورجوع الى مجرد اجارة الأرض واما الثاني فلا يتحصل
 من يعمرها لهم من ماله ويستأجرها الامع قلة الربح وطول المدة التي يستوي
 فيها على الأرض المزجرة وذلك مرجح بالنسبة الى الاستبدال والبيع
 فالاستبدال بهما الرجح وأولى طلبه لأكل المصالح واذا علم ان ماله
 باخراً الى استبدال طلبه للرجحان وان تعطل من كل وجه لا يمكن ابتاع عقد
 البيع عليه وانما هي مباذلة ترجح حكمها فلنقل هكذا مطلقاً والله اعلم
 الوجه الثامن ما استدل به الامام ابو الحسن الزاغوني وغيره وهو ما
 أخرجه البخاري ومسلم عن عمر رضي الله عنه قال قلت على فرس في سبيل الله
 فاضاعه الذي كان عنده فارتدت الله اشتره وطلعت الله بجمعه برخص فقلت
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا تشتره ولا تعد في صدقك وان اعطاكه
 بدركه فان العائد في هبة كالعائد في تيمم وفي لفظ فان الذي يعود في
 صدقته كالكلب يعود في تيممه واخرجه الشافعي في مسنده من طريق سفيان
 لا تشتره ولا تبشركم بطلعه فتراه فاضاعه يتفق ان الذي كان عنده قصر
 في حقه حتى طعفت فبيع لضياعه وضاعه ولم يكره الرسول صلى الله عليه وسلم

تأخر

ذلك وانما تم من شرائه لكونه تصدق به قلت والاستدلال من
 هذا الحديث مني على تفسير الحمل المذكور فيحمل ان يقال ليس هذا الوقف
 وانما هو هبة وحيلة وقيل فيه في سبيل الله لكون المقصود من هذه الهبة
 والعطية استعمال ذلك في الجهاد والغزو لانه هو الباعث على نقل الملك
 وهو لهذا قال صلى الله عليه وسلم العائد في هبته فسماه هبة ويحمل
 ان يراد بذلك حقيقة الحبس وهو الظاهر من الحمل في سبيل الله بل قد
 يكون هذا هو المتبادر من السبيل خصوص ما قد سماه صدقة في قوله ولا
 تعد في صدقتك ونفط الصدقة من الفاظ الوقف كما في حديث عمر في الوقف
 فتصدق بها عمر وقوله صلى الله عليه وسلم لا يقطع على ابن آدم الا ثلاث
 صدقة تجارية ويقال في الاوقاف صدقة وعلى هذا ما تمسك به ذكر الهبة
 لمشاكلة ارجاع الوقف للهبة لما في ذلك من الارتجاع في العين بعد خروجها
 ولم يذكر ارحم شري الصدقة المتصدق بها في ذلك عودا فيما يخرج
 عنه الله ويشترا كان ذلك شراء بين او ارتجاعا بغيره على هذا اذا صار
 صدقة عند الامام ثم دفعه الى غيره او وجهه اخر من غير اخذها اما تحريم اركان
 على اختلاف القائلين ولم يكره جمهور العلماء العود للاب في الهبة التي وجبها
 لولده بل جوزوا الله الرجوع فيها من حيث الجملة وان كان ذلك مشروطا بشرط
 وهذا مذهب مالك والشافعي واحمد وغيرهم واما ابو حنيفة فيمنع من ذلك
 في حق كل ذي رحم محرم ومنع الاجنبي الذي انبى على هبة ولم يمنعوا في
 العود في الهبة المحضة اذا ارضا عليها اركان ذلك بحوض فعمل ان لفظ
 الصدقة فيه قدر راءد على سمي الهبة فيتملك به احكام واما اذا رجعت
 الصدقة لله بالارث فانه لا راحة فيها عند جمهور العلماء وكان ابن عمر
 عنهما قد دل على عدم الرجوع في الهبة التي تصدقت على امها بجارية
 ثم ماتت الام فقال النبي صلى الله عليه وسلم قبل اجركن وروى هذا الحديث
 الميراث

البيان كليل الحديث بظاهره على صحة الحكم بالرد في الموارث وعلى هذا التفسير
 الثاني ارجع والله اعلم الوجه التاسع ما ثبت ان حبان بن ثابت باع صدقة
 ابو طلحة بماله لكن اختلف في هذه الصدقة هل كانت وقفا او ملكا وهذه
 هي التي حدثها في الصحيح عن انس رضي الله عنه ان ابا طلحة كان اكثر الامصار
 بالدينة ما لا آمن نخل وكان أحب امواله اليه بيرحاء وكانت مستقبلة المسجد
 وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلها ويشرب من ماء فيها طيب فقال
 انس فلما نزلت لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون اقام ابو طلحة الى رسول
 صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان الله تبارك وتعالى يقول لن تنالوا
 البر حتى تنفقوا مما تحبون وان أحب اموالي الي بيرحاء وانها صدقة لله ارجعها
 برها واذخرها عند الله تعالى ففعل بها بالرسول حيث شئت فقال رسول الله صلى
 عليه وسلم حج ذلك مال راجح ذلك مال راجح وقد سمعت ما قلت وأني أرى ان
 ان تجعلها في الاقربين فقال ابو طلحة ان فعل بالرسول الله ففعلها ابو طلحة
 في اقاربه وبني عمه قال ابن عبد البر علة اقال يحيى واكثر الرواة عن مالك في
 هذا الحديث ففعلها ابو طلحة قال وذكر القاضي اسحاق بن عمار في هذا الحديث
 في كتابه المبسوط عن القسبي بالسناده سواء وقال في آخره ففعلها رسول
 صلى الله عليه وسلم في اقاربه وبني عمه وذكر ابن عبد البر بعض الغرائد التي
 تضمنها هذا الحديث ثم قال وفيه دليل على ان الوقف اذا كان على قوم
 ولم يذكروا فيه اعتقابهم اذكرهم ولم يجعل بعدهم مرجعا مثل ان يقول على
 المساكين او على ما لا يعدم وجوده من صفات البر فأتوا وانقضوا انها ترجع الى
 اقرب الناس بالمحسوس يوم ترجع لا يوم حبس قلت فظاهر هذه القصة الوقف
 فيجوز به على قسمة العين الموقوفة ويحتمل ان تكون هذه صدقة لاوقفا لوجه
 العاشر ان بعض الصحابة سوغ نقل الملك في امانة موقوفة مارة بالتصدق
 بها وتارة يبيعها فخرج ابو حنيفة بالسناده الثابت عن ابي حنيفة في بيع كسرة
 الكعبة

King Saud

في كتابه المبسوط



Copyright

University

الكعبة في كل عام فيقسمها على الحاج يستظلون بها على السمر وقالوا
 عن كسرة الكعبة حين اخبرته انها فن فقالت تباع ويجعل ثمنها في سبيل
 الخير وهذا ظاهر في مطلق نقل الملك عند رجاء المصلحة قال ابن عقيل
 وهذا يعطي جواز بيع بوزي المسجد اذا خلقت وقسمتها على الجيران المصلين
 كما قسمت ستان الكعبة على الحاج لأن الحاج للكعبة بمنزلة المصلين في المسجد
 قلت وهذا الاصل المصروف الى جهة من جهات الطاعات اذا بقيت منه بقية
 صرف في جهة واحدة احتج الامام احمد لهذه القاعدة بأنه فضل مال من مكان
 فضل فجعله على في مكاتب آخر الوجه لما دى عثرنا الاعيان الموقوفة كالدر
 والمواضع والمنقولات انما وقفت ليعود ريعها على مستحقه فليست بجزء
 على منافع الموقوف وطالب الاتصال الريع الى مستحقه فالمطلوب من ذلك
 حصول النماء الى اهلها ووقوعه في ايدي مستحقه مع زيادة استغناء فاذا
 ظهرت المصلحة في زيادة الريع وتنمية المثل ولم يعارض معارض ظهرت
 مصلحة الاستبدال طلبا للتنمية المصلح وتكميل المقاصد ولهذا قيل
 ان العقود لا تنعین بالنعین في عقود البياعات بالنعین كما هو احد
 الروايتين عن احمد ومذهب ابي حنيفة وقال بعض الفقهاء ولا يتعين
 في الودائع عند الاطلاق لان المقصود بها كونها اموال واسبابا الى المقاصد
 والله اعلم المنهج الرابع في ازالة المنازعين وفي الجواب عنها وهي محيرة أحد
 ما في الصحيحين عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال لما قال لابي عبد الله
 فاني انبهي على الله عليه وسلم بشأمره فيها فقال يا رسول الله اني اصببت ارضا
 بخير لم اصب ما لا اقط هو انفس عندي منه فماتت ارضي به قال ان شئت حبست
 اصلها وبقصدت بها قال فتصدق بها غير ان لا يباع اصلها ولا يوهب ولا
 يورث قال فتصدق عمر في القفر وفي القرب وفي الرقاب وفي سبيل الله
 وفي ابن السبيل والضيعة ولا يحتاج على من ولها ان ياكل منها المعروف
 او يطعم

ما حدث ما نشر في نسخ
 عن مقلد من بولاني

الويلع صدقنا غير مقول فيه وفي لفظ غير متائل وهذا امر يحرم بعد
 مساع البعج والتمسك ولأن الوقف مشتق عند اهل اللغة من وقوف
 الدابة فحقيقته ان يعطى حقيقة الاشتقاق وفي تغييره وتبديله مخالفة
 لذلك ولا نه عين اخرجها عن ملكه فانقطع جواز بيعها وايد الها قايما
 على العتق والهدى والاضاحي ولأن في بيعه والمبادلة به تفريتا للتعين
 الواقف خص هذه العين بكونها وقفا في بيعها والمبادلة بها فخطع لخصيص
 الواقف وتعيينه وذلك يمنع منه كامن من مخالفة شرط الواقف خصوصا
 وقد قال لا تباع وهذا ايضا محجة في المسألة فانه اذا كان الشرط الطارئ
 على الوقف لا يجوز تغييره وتبديله للمصلحة مع كونه ليس من مقتضى الوقف
 فما ثبت حكمه شرعا للوقف من حيث هو وقف أولى وأحرى ولأن الوقف
 اذا كان مسجدا أمثلا فقد ثبت له حكم المساجد من عدم مكث الجنب فيه وجواز
 الاعتكاف داخله والنهي عن انشاد النشابة فيه واحترام بقعته ونحو ذلك
 وهذا امر متعلق بحقيقته فكيف يجوز تغيير هذه الاحكام وتبدل هذه الا
 الأوصاف واحتجوا بحديث النخيلة وهو ما رواه الهيثم بن كليب النخيل
 حدثنا ابن المنادي هو محمد بن عبد الله حدثنا علي بن القطان حدثنا محمد بن
 أخير بن ابو عبد الرحيم خالد بن ابي يزيد عن الجهم بن الجارود عن سالم بن عبد الله
 ابن عمر أن عمر أهدى نخيلة فأعطى بها ثلاثمائة دينار فاني عمر النبي عليه السلام
 فقال يا بني الله أهديت نخيلة لي أعطيت بها ثلاثمائة دينار فأبيعها واشتري
 بنسختها يدنا فاشترها قال لا اشترها يا أباها وقال الامام احمد بن حنبل حدثنا احمد
 ابن سلمة عن ابي عبد الرحيم عن الجهم بن الجارود عن سالم عن ابيه قال أهدى
 عمر بن الخطاب نخيلة أعطيت بها ثلاثمائة دينار فاني رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال يا رسول الله أهديت نخيلة لي أعطيت بها ثلاثمائة دينار فاشترها
 أو اشترى بنسختها يدنا قال لا ولكن اشترها يا أباها رواه ابو داود عن عبد الله بن محمد
 النخيلي

King Saud University

Copyright

University

التفيلي عن محمد بن سلمة ورواه البخاري في التاريخ عن محمد بن سلام عن محمد بن
 سلمة ورواه الحافظ ضياء الدين في كتابه في الأحاديث المختارة ومحمد بن سلمة ثقة
 روى له مسلم في صحيحه وقال محمد بن سعد هو ثقة فاضل عالم وخالد بن أبي يزيد
 هو خالد بن سماك وهو ثقة روى له مسلم أيضا وقال الإمام أحمد وأبو حاتم
 الرازي لا بأس به ورتقه ابن معين وغيره والجواب أما حديث عمر رضي الله عنه
 في الوقف وقوله لا يباع أصلها ففي الدلالة منه وجوه أحدها أن منع
 البيع لم يثبت لذات الوقف بل إنما امتنع ببيعها للشرط الواقع فيه وهو
 قوله لا يباع أصلها فلم قلتم أن ذلك ثبت لذات الوقف لا بالاشتراط
 وقد ذكره غير واحد كالشيخ [نفي] الدين شارح الأحكام العبد الغني
 للمافظ الثاني أن المراد لا يباع البيع المبطل لأصل الوقف الذي لا
 يقام فيه مقامه بل يبيع ليؤكل ولهذا فرقه بالهبة والورثة فالبيع والمالة
 هذه لا يجوز إجماعا لأن فيه إبطالا لأصل الوقف وذلك لا يجوز عند العلماء
 المجتهدين على صحة الوقف ولزومه وإذا حمل البيع على هذا المعنى لم يخص به حال
 فإن أحدا لا يجوز بيعه ليؤكل ثمنه الثالث أن يقال إن كان هذا حكما ثبت لذات
 الوقف وحقيقته لم يجز بيع الفرس الوقف عنه تعطله ضرورة لثبوت المعنى
 المشترك لأفراده وإن لم يكن كذلك فلا حجة فيه على العموم الرابع أن يقال اللفظ
 عام دخله التخصيص أو التقييد بحالة التعطل والرجحان في الاستنباد
 فيحمل المنع على غير هاتين الحالتين بما ذكرناه من الأدلة وهذا لأن قوله لا يباع
 لشيء أو نفي وهو قابل للتخصيص أو التقييد في الأزمان والأحوال فيخص
 للمالكين المذكورين وهذه الصيغة قد جاءت بخصوص في مواضع كثيرة
 صلى الله عليه وسلم لا يحمل لاسراء أن تسمى مسيرة يرمي الأسير ذي حرم وقد اتفقوا
 على تخصيص هذا الحكم بصور الكفارة من دار الكفار لا يشترط لها محرم إجلاء
 ولذلك قالوا فيما إذا اشخصها الحاكم من بلد لها لسماع الدعوى لا يعتبر لها

في روض: نفس

كان في الرض المحل ولعل
ما اشتبه هو الصواب

اشتراط

اشتراط وكذلك إذا علمت زوجها في طريق الحج مضت في حجبها وتزوجوا في
 تخصيص هذه الصيغة بحجة الإسلام كما هو معروف فذهب مالك والشافعي
 أن هذه الصورة مستثناة من وجوب المحرم ومذهب أبي حنيفة وأحمد في
 المشهور عنه اشتراط المحرم في هذه الصورة وعن أحمد ثلاث ررايات أخر غير
 هذه كقول الشافعي في عدم اعتبار المحرم أو استثناء العجز المسنة وإذا قيل
 باعتبار فهل [هو] شرط في الاستطاعة أم لا والجواب عن الثاني أن الاشتقاء
 لغة لا يقتضي عدم بيع الوقف عند تعطله وبإدائه عنه رجحانه إذا حكم اللغة
 غير مقتضى الشريعة وأيضا فوقوف الدابة لا شعار له بالتأبير فيجوز أن يكون
 كذا أو قتما وعلى هذا فليس بالأسعبد ال به كما ذكرناه مخالفة لذلك الثالث
 يمنع انتقال الموقوف عن ملكه كما هو أحد أقوال الشافعي وأحد الأقوال في
 مذهب أحمد وهو قول أبي حنيفة سلمنا لكن إلحاقه بالعق بآجل يخرج
 المعنى عن المالية لا لا يعلق وبقائها في الوقف فافترقا قال القاضي أبو الحسين
 ولد القاضي أبي يعلى أحجوا بأنه بالوقف زال ملكه على وجه الغيبة فلا يجوز
 التصرف فيه كما رآه على وجه العتق قال الجواب إن الهدى الواجب بالنذر
 نذر زال ملكه عنه ويجوز التصرف فيه بالدفع قبل محله وكذلك إذا نذر أن يتصدق
 بدراهم بعينه أو صرف ثمنها إلى المكبة فاما العبد إذا اعتقه فلا سبيل إلى إعادة
 المالية فيه بعد عتقه لأنها تلاف لما لبيته إلى حصول فأثدت به بإبداله وبيعه
 فصار شبهة بالهدى أولى من العبد إذا عتق انتهى كلامه والقول في الهدى
 والاضاحي في الأبد ال كذلك فلا فرق وقد ذكرناه سابقا ولو منع من مبادلة الهدى
 والاضاحي في الأبد ال كذلك فلا فرق والأضحية لم يلزم مثله في الموقوف لأن
 الرقة مراد بالاستمرار والدرام فالاعتداء استعمال الصالح في أتم وأكمل
 بخلاف ذلك إذا الأمر فيها قريب والحكم فيها غير مستمر استمرار الوقف وعن الشيخ
 قولهم في الأبد ال والبيع تغويت لتعيين الوقف قلنا هذا غير طائغ لوجه أحدها

لو كان



[والجواب عن]

خاتمة ما ذكرناه من
 داره حديثا إلى الكعبة
 في حجبها

لو كان الواقف حياً ورخصي بالاستئجار والمقالة فانه حينئذ ينعكس ذلك
مع عدم التسويج الثالث ان هذا باطل بالهدي والأضحية عند من جوز
ابدالهما فانه اذا جاز ذلك للهدي جاز لورثته الابدال لما اوجبه وتقويت
التعيين فيه الثالث ان الشرع يجزله ابدال كبير ما عينه من مواضع العباد
واذا لم يلزمه الشرع بذلك ظهر ان الاعتبار بالتعيين شرعا لا بتعيين الواقف
والناذر الرابع ان هذا باطل بما اذا تعطلت منافع الموقوف اما في الفرس ليس
في الاتقان واما في غيره فعند من سلمه فان فيه تفريتا لتعيين الواقف ايضا
الخامس ان اعتبار ارادة عين الموقوف اذا ظهرت المصلحة في الاستئجار به من
الواقف لا اعتبار بها عند القائل بهذا السادس ان الواقف وقفه فخرج عن ملكه
اما الى الموقوف عليهم او الى غيرهم فالمصرف المتكلم فيه شرعا لا اعتبار بالمصلحة
الظاهرة فيه ولا اعتبار بتعيين الواقف عند رجحان المصلحة في غيره السابع ان
الواقف يقول في شرطه لا تناع هذه الصدقة ولا شيء منها ثم انهم جوزوا بيع
الوقف وانقاض الوقف كاختبايه فاذا جاز مخالفة شرطه جاز مخالفة تعيينه
والتعليق بمخالفة شرط الواقف في قوله لا تناع ضعيف لأن شرط الواقف
معتبر في ذلك عند رجحان المصلحة اما اذا كان الوقف قد خرب وتعطل فقد
نقض الامام أحمد على مخالفة شرط الواقف في ذلك حتى أنه يباع وان كان فيه
مخالفة ويوجب أكثر ما شرطه وان كان فيه مخالفة لشرطه واما اذا ظهرت المصلحة
في الاستئجار به فالكلام في مخالفة الشرط كالكلام في الاستئجار بالاصل فكما
سأع هذا سأع هذه ولا فرق والجواب عن الخامس قولهم ثبت لعين الوقف أحكام
لا يجوز تبدلها وتغيرها اذ هي تابعة لحقيقتها وذاته قيل احب بان ذلك ثبت
للعين بشرط كونها وقفا فالأحكام تابعة للحقيقة بشرط البقاء على الوصف
والاستمرار على الحكم فمتى انتقلت الحكم آخرت تلك الأحكام وتبدلت تلك
المضايك وهذا ظاهر لا يخفى به كما ثبت لكثير من الأعيان أحكام مشروطة بذلك

النوع وكما ثبت للفرس الحبيس اختصاص شرط كونه حبسيا ثم زال ذلك
الاختصاص والوصف عند بيعه وانتقل الحكم آخر وكما ثبت للحب
اختصاص بأحكام وللميت اختصاص بأحكام آخر وكذا في النكاح والطلاق
بسبب حل الاستمتاع بالعقد وبثبوت تحريمه بالطلاق البائن وشرع
حل استخدام العبد القن وزول ذلك بالاعتاق وهذا اظهر في مصادر
الشرع وموارده . والجواب عن مدلول حديث النجبية من وجوه أحدها
ان الجمهور بن الجارود فيه جهالة وهي مانعة من الأخذ بروايته الثاني ان
صحة الحديث موقوفة على اتصاله وقد قال البخاري في التاريخ عند ذكر
الحديث ولا يعرف لجمهور سماع من سالم الثالث ان النهي محمول على الكراهة
والنهي لا التحريم قاله القاضي ابو يعلى في كتاب التعلين وفيه نظر الرابع ان
يقال فرض المسألة كون العين التي وقع الاستئجار بها الرجح من الوقف وأولى
ونحن نمنع كون البدن المشتراة بثمن النجبية ارجح منها بالنسبة الى التقرب
الى الله تعالى بل النجبية كانت راجعة على ثمنها وعلى البدن المشتراة به وخير الرقاب
اغلاها ثمنا وانفسها عند أهلها والمطلوب أعلى ما يؤخذ فيما يتقرب
به الى الله تعالى وتجنب الدون في ذلك ولهذا اوجب سلامة الأضحية من أشياء
واسحب من أشياء ففي كتاب البيان والتحصيل قال مالك قال غروة لفضيه
يا بني لا يهدي أحدكم الى الله ما يستحي أن يهد به الى كريمة فان الله اكرم الكرماء
الخامس ان يقال لو سلم كون الاستئجار بالهدي والأضحية ممنوع منه لم يلزم
عدم جوازه في الأوقاف عند رجحان المصالح فان الوقف مراد لاستمرار ريعه
ودوام غلاته بخلاف الهدي والأضحية وقال القاضي محبياً عن الحديث لأن
عمر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن بيعها من غير أن يقيم غيرها مقامها
وذلك لا يجوز عندنا قلت وهذا الجواب ضعيف فان في الحديث فاشترى بثمنها
بدناً فأنحروها وما المراد الا فأنحروها هدياً والله اعلم المنهج الخامس في فوائد

تتبع هذه المسألة متعلقة بالوقوف الأولى وقف العقار سائع عند
السلف جائز عند كل الخلف وبعض العلماء يدعي فيه الإجماع سائعا
قبل وجود من أنكره خالفنا كشرح ونحوه ونقل عن بعض التابعين
أنه قال لا حبس عن فرائض الله إلا في سبيل الله ونقل هذا المتن
مرفوعا وهو حديث ضعيف وقال إبراهيم النخعي لا حبس إلا في سبيل الله
الثانية اختلف العلماء في الوقف هل يقع لازما كما في العتق أو جائزا يستباح
ارتجاعه إلا أن يحكم به حاكم أو يخرج به فخرج الوصية على قولين الأول قول
مالك والشافعي وأحمد والثاني قول أبي حنيفة وقد روى مالك عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه أنه قال لولا أن صدقتني بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
لأرجعتها الثالثة هل يشترط إخراج الوقف عن يد الواقف على قولين
أحدهما أن ذلك ليس بشرط وهو قول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في أظهر
روايتيه والثاني هو شرط وهو قول مالك وأحمد في الرواية الأخرى وقال
القاضي عن مالك أن الواقف يصرف ذلك في مصارفه لم يشترط إخراجة عن
يده قال ولم تختلف الرواية عنه أنه إذا لم يخرج به عن يده ولم يكن يصرفه
في مصارفه أنه باطل الرابع اختلفوا هل يصح وقف الإنسان على نفسه
أم لا على قولين هما رايان عن أحمد أحدهما يصح وهو اختيار ابن عقيل
ومذهب أبي يوسف وابن سريج والثاني غير صحيح وهو قول أحمد في الرواية
الأخرى أختارها طائفة من أصحابه وهو قول مالك وأبي حنيفة والشافعي
الخامسة اختلفوا في اشتراط الواقف النظر لنفسه هل هو صحيح أم لا فقال
أبو حنيفة والشافعي وأحمد هو صحيح وأبطله مالك السادسة هل يجوز للواقف
أن يشترط النفقة على نفسه من الوقف أم لا ذهب أحمد أن ذلك صحيح
بل يجوز له استثناء جميع النفقة في مدة حياته وأباه الباقر السابعة
نقل الخلواني عن شيخه أبي الخطاب أنه لا يجوز بيع الوقف عند تعطله وهذا
خلاف

خلاف ما ذكره أبو الخطاب في كتيبه المشهورة نعم اختار أنه لا يجوز بيع الهدي
والأضحية ولا المبادلة بهما الثامنة نقل ابن حزم عن بعض الفقهاء في كتاب
الإجماع أنه لا يجوز بيع الحبس في دينه وهذا الخلاف البرهان من النقص
وفي المتن حديث سرق وقوله فباعه النبي صلى الله عليه وسلم وقد حمله أصحاب
أحمد على بيع منافعه ولهذا اختلفوا في المفلس إذا كانت له حرفة وقد بقيت
عليه بقية من الدين هل يؤجر على رفاثها على قولين أحدهما يؤجر وهو ظاهر
مذهب أحمد وقول إسحاق والثاني لا يؤجر وهو قول أبي حنيفة ومالك
والشافعي والرواية الأولى عن أحمد - هـ آخر الكتاب والحمد لله وحده
على سيدنا محمد الذي لا نبي بعده وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
يقول سليمان بن عبد الرحمن بن محمد بن علي بن عبد الله
ابن حمد الصنيع قد تم نقل هذه النسخة عن
نسخة بقلم العلامة الجليل فضيلة الشيخ
محمد بن عبد العزيز المانع مؤرخة
في يوم الخميس الحادي والعشرين
من شهر شعبان سنة ١٣٥٨ هـ
وقد أتممت نقلها فحore يوم الأحد غرة جمادى الثانية سنة ١٣٧٧ هـ
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وصلى الله وسلم على أفضل المخلوقين
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا هـ



مكتبة المصطفى الإلكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبةالمصطفى.com

Source / المصدر :



KING SAUD
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>